حقوق المرأة في جزر القمر بين التشريعات الدستورية والواقع الاجتماعي
٢٠٠٥ – ٢٠١٨

م.د. ناديه عبد الكاظم سلمان جاسم الشمري

قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية– ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد– العراق

البريد الإلكتروني Email: nadia.salman@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الكلمات المفتاحية: حقوق المرأة، جزر القمر، التشريعات الدستورية، الأمم المتحدة، سيداو، قانون الأسرة، واقع اجتماعي.

كيفية اقتباس البحث

الشمري، ناديه عبد الكاظم سلمان جاسم ، حقوق المرأة في جزر القمر بين التشريعات الدستورية والواقع الاجتماعي ٢٠٠٥ – ٢٠١٨،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Women's Rights in the Comoros: Between Constitutional Legislations and Social Reality (2005-2018)

Dr. Nadia AbdulKadhim Salman
Workplace: Department of History, Faculty of Education for Humanities-Ibn Rushd, University of Baghdad, Baghdad, Iraq

Keywords : Women's rights, Comoros, constitutional legislations, United Nations, CEDAW, family law, social reality.

How To Cite This Article
Salman, Nadia AbdulKadhim, Women's Rights in the Comoros: Between Constitutional Legislations and Social Reality (2005-2018),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:-

This article sheds light on women's issues in the Comoros, their suffering, the transformations in their status, and their rights between constitutional legislation and their social reality, and the challenges they have faced. This is achieved through a historical description and an analytical approach that highlights the gap between the announced constitutional changes and reforms, and the accompanying ratification of a number of human rights conventions and instruments related to women's rights and empowerment at the international and regional levels, including the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW) of 1994, and the prevailing

social and cultural practices and customs. This was the primary objective of the research, which included sub objectives ranging from examining the international and constitutional framework and the role of the United Nations in protecting women's rights in the Comoros since the 1990s, through the 2005 Family Code in the Comoros (which generated considerable hope for improving women's status), to analyzing their social, economic, and constitutional standing, highlighting its fragility in the civil and political spheres, and their empowerment within the context of legislation and legal pluralism (Islamic/civil/customary), the amendments to the Comorian constitution, the 2018 referendum on it, and impact on women's status and their living and social realities. This study employed historical research method, as well as descriptive and analytical approaches, by tracing events and describing the evolution of women's status in the Comoros across different historical periods, and analyzed constitutional and legislative texts and international conventions, linking them to social, economic, and political indicators that reflected women's realities, and the extent of their capacity to effect real change in the Comoros.

الملخص:

سلط هذا البحث الضوء على قضايا المرأة في جزر القمر، ومعاناتها وتحولات وضعها وحقوقها بين التشريعات الدستورية وواقعها الاجتماعي وما يحمله من تحديات واجهتها ؛ وذلك من خلال وصف تاريخي ومقاربة تحليلية أبرزت الفجوة بين التغييرات والإصلاحات الدستورية المعلنة ، وما رافقها من المصادقة على عدد من مواثيق وصكوك مبادئ حقوق الإنسان ، ذات الصلة بحقوق المرأة وتمكينها،على المستويين الدولي والإقليمي؛ ومنها (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/ سيداو CEDAW لعام ١٩٩٤) وبين الممارسات والأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة ؛ حيث كان هذا الهدف الرئيسي من البحث، الذي تضمن أهدافا فرعية أخرى انتقلت من تتبع الإطار الدولي والدستوري ودور الأمم المتحدة في حماية حقوق المرأة في جزر القمر منذ التسعينيات ، مرورا بقانون الأسرة الذي صدر عام ٢٠٠٥ في جزر القمر، والذي ولد أملا كبيرا في تحسين وضع المرأة، وصولا إلى مكانتها وتحليل وضعها الاجتماعي والاقتصادي والدستوري ، وإظهار هشاشته في المجالات المدنية والسياسية وتمكينها في ظل التشريعات والتعددية القانونية (إسلامي / وضعي/ عرفي)، والتعديلات التي طرأت على قوانين الدستور القمري، وعملية الاستفتاء التي جرت عليه في عام ٢٠١٨، وأثرها على وضع المرأة ، والواقع المعيشي والاجتماعي لها، نهاية الدراسة. واستخدمت هذه الدراسة أساليب

البحث التاريخية، والمنهج الوصفي والتحليلي؛ من خلال تتبّع الأحداث ووصف تطور وضع المرأة في جزر القمر عبر المراحل الزمنية المختلفة. وتحليل النصوص الدستورية والتشريعية والمواثيق الدولية، وربطها بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عكست واقع المرأة ، وبمدى قدرتها على إحداث تغيير فعلي في أوضاع المرأة في جزر القمر.

المقدمة :

حظيت دراسة وضع المرأة في جزر القمر بأهمية خاصة؛ نظرًا لخصوصية هذا البلد الذي جمع بين انتمائه العربي والإفريقي، وخضع في تنظيمه الاجتماعي والقانوني لتعددية مرجعية، تجمع بين (القانون الوضعي، والتشريع الإسلامي، والأعراف الاجتماعية التقليدية). وأفضى هذا التداخل إلى تشكيل واقع مركّب لمكانة المرأة القمرية، اتسم بالتباين بين الأطر التشريعية الحامية وأنماط الممارسة الاجتماعية السائدة. حيث واجهت المرأة القمرية فجوة بين الإقرار القانوني بهذه الحقوق، وتطبيقها العملي في الواقع الاجتماعي؛ ما جعل من التجربة القمرية أنموذجًا جديرًا بالدراسة والتحليل؛ لفهم طبيعة هذه الفجوة وآليات معالجتها.

انطلقت أهمية الدراسة في أن المرأة القمرية شكلت عنصرًا محوريًا في البناء الاجتماعي والاقتصادي. واضطلعت بأدوار أساسية داخل الأسرة والمجتمع، وأسهمت في الأنشطة الزراعية والتجارية والخدمية؛ فضلًا عن مشاركتها المتنامية في مجالات التعليم، والسياسة، والعمل العام. أما الإشكالية فتمثلت؛ حول ما إذا كانت تعديلات النصوص الدستورية والقانونية التي أقرت حق المرأة وتمكينها في جزر القمر؛ أسهمت فعليًا في تحسين أوضاعها في مختلف المجالات؟ ومدى فاعلية وانعكاس تلك التشريعات في إحداث تغييرات وتحولات في وضع المرأة القمرية؟ وأسباب تعثّر انتقالها من الإطار النظري إلى الواقع الاجتماعي؟

وازدادت أهمية الموضوع، في ظل المحاولات التي شهدتها البلاد منذ تسعينيات القرن الماضي، لإعادة صياغة السياسات العامة المتعلقة بحقوق وتمكين المرأة. إذ لعبت المرأة في جزر القمر دورًا هامًا في المجتمع، بفضل التقاليد الأمومية، إلا أنها غالبا ما كانت تميل إلى إبداء رأيها في نطاق الأسرة القمرية، أكثر من المجال العام. ومع ذلك؛ أُدرجت قضاياها في عمل الهيئات الحكومية منذ عام ١٩٩١. وعلى الرغم من التعديلات الدستورية والتشريعية، وخاصة لعامي ٢٠٠١ و٢٠١٨ مرورا بقانون الأسرة لعام ٢٠٠٥. وكذلك المصادقة على عدد من المواثيق الدولية والإقليمية، وصكوك مبادئ حقوق الإنسان، وإدماج مبادئها في التشريعات الوطنية، والتي تضمّنت المساواة وعدم التمييز وضمان الحقوق الأساسية للمرأة، ومنها (اتفاقية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة / سيداو CEDAW) التي صادقت عليها جزر القمر بتأريخ ٣١ تشرين الأول عام ١٩٩٤؛ لكن الواقع الاجتماعي كشف عن استمرار الفجوة الواضحة بين هذه المواد والنصوص، وبين الممارسات الفعلية للمجتمع. إذ أن المعتقدات الثقافية، والأعراف والتقاليد الاجتماعية، والتشريعات الإسلامية، إلى جانب ضعف الإمكانات المادية والقصور المؤسسي، شكلت تناقضات وعوائق أمام التطبيق الكامل لتلك المواثيق والتشريعات؛ لاسيما ما يرتبط بقضايا الأسرة، والزواج، والإرث، والمشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي. وبقي حضور المرأة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محدود. وبرز نشاطها في القطاعين (الزراعي وغير الرسمي)، أكثر مما في (القطاعين الخاص والرسمي). واستمرت بعض الممارسات التقليدية مثل العنف، والتمييز بالأجور مقارنة بالرجل. والتمييز على أساس الجنس. وغيرها من الأمور التي تتعارض مع روح تلك النصوص. لذا دائما ما أشارت لجنة الأمم المتحدة، إلى (أن النساء في جزر القمر لم يتمتعن بمساواة قانونية مع الرجال؛ خاصة فيما يتعلق بالزواج والأسرة. حيث يتمتع الرجال بامتيازات عديدة). ومع ذلك؛ كان هنالك مثلا تحسنا ملحوظا في الرعاية الصحية (الإنجابية والعامة) لها، وتطورات ملموسة رغم محدوديتها في التعليم، وفي دورها السياسي، وعملها المؤسسي، وتبوءها المناصب الحكومية في السنوات الأخيرة حتى عام ٢٠١٨، حيث التشريعات والتعديلات الدستورية والاستفتاء العام على هذا الدستور. وبذلك؛ سعت الدراسة إلى تحليل الفجوة القائمة بين النص الدستوري والواقع الاجتماعي من خلال تتبّع تطور وضع المرأة في جزر القمر، والكشف عن العوامل البنيوية والثقافية والمؤسسية، التي حدت من فاعلية التشريعات في إحداث تغيير اجتماعي ملموس. لذا كان هدف الدراسة التي جاءت بعنوان (حقوق المرأة في جزر القمر بين التشريعات الدستورية والواقع الاجتماعي ٢٠٠٥ – ٢٠١٨)، يتكون من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة. تناول المبحث الأول الإطار الدولي والدستوري لحماية حقوق المرأة في جزر القمر (١٩٩٤–٢٠١٨). وركز المبحث الثاني على مكانة المرأة في جزر القمر، وتمكينها الاجتماعي والاقتصادي وواقعها المعيشي (٢٠٠٥–٢٠١٨). وتضمن المبحث الثالث الوضع الدستوري والاجتماعي للمرأة القمرية في المجالات المدنية والسياسية (٢٠٠٥–٢٠١٨).

المبحث الأول

الإطار الدولي والدستوري لحماية حقوق المرأة في جزر القمر (١٩٩٤–٢٠١٨)

شكلت المرأة في أرخبيل (إتحاد جزر القمر Union of the Comoros)،[١] بوصفه واحدا من أصغر دول العالم[٢]، وسادس أصغر دولة أفريقية من حيث عدد السكان[٣]؛ جزءا مها

من نسيجه الاجتماعي، الذي بلغ عدد سكانه في التعداد السكاني لعام ٢٠١٧ ب ٧٤٢,٢٨٧ نسمة، منهم ٤٩.٨٨% من النساء[٤]، مقارنةً بـ ٥٧٥,٦٦٠ نسمة، وبنسبة (٥٠.٣٥%) من النساء عام ٢٠٠٣[٥]؛ وغالبيتهن يعشن في المناطق الريفية. وكان يُعزى هذا الانخفاض في نسبة النساء حينذاك؛ إلى ازدياد عدد المهاجرات منهن خارج البلاد بحثًا عن عمل يليق بهن.[٦]

وجمع هذا البلد بين انتمائه العربي والإفريقي. كما وخضع في تنظيمه الاجتماعي ونظامه القانوني الأصيل، لتعددية مرجعية مستمدة من (التشريع الإسلامي، والقانون المدني (الوضعي)، وقانون العرف التقليدي). وأسهم هذا التداخل في صياغة واقع مركّب لمكانة المرأة في جزر القمر، تباينت فيه مستويات الحماية القانونية والدستورية مع أنماط الواقع والممارسة الاجتماعية.[٧]

ولعبت المرأة في جزر القمر دورًا هامًا في المجتمع، بفضل التقاليد الأمومية، إلا أنها غالبا ما كانت تميل إلى إبداء رأيها في نطاق الأسرة القمرية، أكثر من المجال العام.[٨] ومع ذلك؛ أُدرجت قضاياها في عمل الهيئات الحكومية منذ عام ١٩٩١ حيث يضم الهيكل الإداري، (الأمانة العامة لشؤون المرأة)، ومكتب (المفوض السامي لشؤون المرأة)، و(وزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة).[٩]

والتزمت جزر القُمر بالمصادقة على عدد من مواثيق وصكوك مبادئ حقوق الإنسان، ذات الصلة بحقوق المرأة والعدالة بين الجنسين على المستويين الدولي والإقليمي. ووفقا للمادة السادسة من (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة / سيداو CEDAW)[١٠]، التي انضمت إليها جزر القمر بشكل قانوني دوليا، وصادقت على موادها في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٤،[١١] علاوة على ما أشارت إليه وثيقة الاتفاقية من (إن المساواة بين الجنسين ليست مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان، بل هي ركيزة ضرورية لعالم يسوده السلام والازدهار والاستدامة).[١٢] ورغم دعم الإطار القانوني المساواة بين الجنسين في جميع نواحي الحياة، وتمكين المرأة؛ إلا أنه وُجد تمييز واضح ضد النساء في جزر القُمر،[١٣] التي لم تقدم أي تقرير وطني، على نحو ما أشارت إليه (المادة الثامنة عشر) من الاتفاقية، والتي غالبا ما تعارضت مع المعتقدات الدينية والثقافية. فضلا عن انعدام وجود آلية واضحة للتنفيذ والمتابعة لأحكام تلك الاتفاقية.[١٤]

وما بين عامي (١٩٩٩– ٢٠٠٦)، أصبحت قضايا النوع الاجتماعي في جزر القمر من مسؤولية (المكتب العام للشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة)، الذي كان تابعًا لوزارة الصحة[١٥]. وبالرغم من إعداد مشروع للتقرير الوطني في عام ٢٠٠٠، بدعم من ((صندوق الأمم المتحدة للسكان، (United Nations Population Fund (UNFPA))[١٦]؛ إلا أن

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١١

الظروف المؤسسية والاضطرابات السياسية، التي كانت سائدة حينها؛ لم تسمح باعتماد الصيغة النهائية لوثيقة التقرير[١٧]. وكان لتطبيق (أحكام سيداو) في القانون الوطني بطيئا وغير متسق[١٨].

ووفرت التشريعات الدستورية والأطر القانونية، الحماية من كل أنواع التمييز ضد المرأة القمرية. إذ نصت ديباجة الدستور المعتمد في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ٢٠٠١ على (مساواة الجميع أمام القانون والعدالة، وفي الحقوق والواجبات، وحظر التمييز على أساس العرق، أو الأصل، أو الجنس، أو الدين، أو المعتقد، أو اللغة، أو الوضع الاجتماعي) [١٩]. كما نصت (المادة السابعة) منه على (تمتع مواطني جزر القمر، بنفس الحقوق والواجبات والحريات). علاوة على أن المحكمة الدستورية لم تنظر في أي دعوة تمييز ضد المرأة. وتم صياغة نصوص قانونية، سعت الحكومة على اعتمادها؛ تتلائم مع الإطار الشامل لاتفاقية سيداو[٢٠].

وعلى المستوى الإقليمي؛ صادقت جزر القمر على مبادئ حقوق الإنسان، ومن ضمنها وأهمها، المصادقة على (المادة الثالثة والثلاثون) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي نصت على أن (تتكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وأفرادها وتعزيز روابطهم، وحظر جميع أشكال العنف أو الإيذاء في العلاقات بين أفرادها، لا سيما ضد النساء والأطفال)[٢١]. وكذلك المصادقة على المادة السادسة من بروتوكول– جدول أعمال (الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب)؛ المختص بقضايا حقوق المرأة في أفريقيا، والذي تم اعتماده، في الحادي عشر من تموز عام ٢٠٠٣.[٢٢] وكان هذا من ضمن المعاهدات الإقليمية التي صادقت عليها جزر القُمر، وخضعت ممارساتها وسياساتها لمراقبة (اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب). لكنها لم تقدم أي تقارير دورية إلى تلك اللجنة بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. كما لم يبتّ النظام الأفريقي لحقوق الإنسان في أي شكاوى مقدمة من قبل أفراد أو جماعات بشأن انتهاكات لتلك الحقوق ارتكبتها جزر القمر[٢٣]. إلا أنه أحيانا ما كانت تتخذ الحكومة خطوات لتحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقيام بعزلهم، ولكنها نادراً ما كانت تقاضيهم. حيث كان الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، متفشياً بشكل كبير[٢٤].

علاوة على ذلك؛ لم تُصدّق جزر القُمر على (بروتوكول) محاضر الجلسات الاختيارية في الأمم المتحدة أو التي كانت طرفا فيها[٢٥]. ولم تُصدر الإعلانات المناسبة التي تُتيح للأفراد تقديم شكاوى ضد الدولة، لانتهاكها معاهدات الأمم المتحدة. ورغم أن بعض هذه المعاهدات، تضمنت إجراءات تحقيق أتاحت لهيئة المعاهدات التابعة لها النظر في ادعاءات الانتهاكات

المجتمعية الجسيمة أو المنهجية لحقوق الإنسان؛ فإن جزر القُمر لم تقبل أيًا من هذه الإجراءات[٢٦].

وفي عام ٢٠٠٤، أشار (التقرير السنوي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان)، إلى أن جزر القُمر بدأت عملية إنشاء (لجنة وطنية لحقوق الإنسان)؛ لتعزيز سيادة القانون من خلال البرلمان الوطني المنشأ حديثاً.[٢٧]

وعلى الرغم من الظروف الصعبة، تمكنت حكومة جزر القمر وبدعم من منظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية من تنفيذ العديد من أحكام اتفاقية سيداو. وكان من نتائجها؛ صدور قانون الأسرة الذي تم اعتماده في الثالث من حزيران عام ٢٠٠٥[٢٨]. (الذي سيتم توضيحه لاحقا).

وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت الحكومة (الإدارة الوطنية للدفاع عن قضايا النوع الاجتماعي) التي كانت مهمتها وضع سياسات وطنية تخص النوع الاجتماعي، واتخاذ الإجراءات الممكنة؛ لحماية النساء والأطفال من العنف وسوء المعاملة. ومع ذلك؛ أهملت (الهيئات الحكومية المتخصصة بقضايا المرأة) وضعف تأثيرها في عملية صنع القرار الحكومي؛ لضعف تمثيلها في مجلس الوزراء آنذاك[٢٩].

وفي عام ٢٠٠٧ أجريت دراسة مقارنة لتشريعات جزر القمر (الدولة الطرف) مع (اتفاقية سيداو)، وحثتها لمراجعة قوانينها والمقترحات التي انبثقت عن الدراسة بهدف؛ معرفة مدى مواءمة الإطار القانوني الوطني للتشريعات مع تلك الاتفاقية، لتحقيق التجانس بين نظامها القانوني وأحكام الاتفاقية، ووضع إستراتيجية شاملة للقضاء على التمييز والممارسات الضارة ضد المرأة، بما يتوافق مع (المادة ٢ والمادة ٥) من الاتفاقية، وإزالة القوانين والأحكام التمييزية ضدها[٣٠]. ولكن ظلت لجنة سيداو قلقة إزاء نقص المعلومات حول هذه العملية، سيما بكيفية ضمان مقترحات المواءمة الواردة في الدراسة، وتوافق المصادر الثلاثة (إسلامي، وضعي، عرفي) المكونة للنظام التعددي القانوني لجزر القمر مع أحكام تلك الاتفاقية[٣١].

ومع ذلك، التزمت جزر القمر التزامًا راسخًا بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة في " المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات ". وتم تحديد إطار (السياسة العامة الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين) لتطبيقه وفقا لأحكام الاتفاقية في تموز عام ٢٠٠٨، والتي عكست من خلال الدستور إرادة الحكومة والرؤية المشتركة لجميع المواطنين؛ لضمان المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وتسريع عملية التنمية. وتم وضع خطط لتنفيذ هذه التوجهات في كانون الأول عام ٢٠٠٩، والتي جرى تحديثها (فيما بعد)

عام ٢٠١٧، وبمراعاة التحديات الجديدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. واعتبرتها قضية محورية شاملة لجميع أهداف التنمية المستدامة مستقبلا (لعام ٢٠٣٠).[٣٢]

أما في المناطق الريفية، فقد خططت وزارة الصحة بالشراكة مع البنك الدولي، لتنفيذ مشروع تمكين النساء والفتيات. بالإضافة إلى مبادرات أخرى؛ مثل النقل المدرسي، وتقديم الرعاية الصحية المجانية للحوامل في المستشفيات. ورصدت الإمكانيات والموارد اللازمة لتمويل هذه السياسة العامة بدعم من الأمم المتحدة؛ لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة[٣٣].

كما أقرت حكومة جزر القمر، النسخة المعدلة من إطار (عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) UNDAF بين عامي (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)؛ التي تمثلت نتائجها في "بناء القدرات المؤسسية والفردية، للحوكمة السياسية والاقتصادية على أساس أولوية القانون والمساءلة والمساواة بين الجنسين".[٣٤]

ومن خلال الاستعراض الدوري الشامل لتوصيات أعضاء الفريق العامل من مختلف الدول في الأمم المتحدة؛ وافقت جزر القمر على التوصيات الخاصة بالمساواة والعدالة وحقوق المرأة، وحظيت بتأييدها في ١٣ أيار ٢٠٠٩ .[٣٥]

وفي اجتماع عقد في العاشر من تشرين الأول عام ٢٠١٢، قدم سلطان شوزور (المندوب الدائم لجزر القمر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف) التقرير الدوري الموحد لجزر القمر إلى (لجنة سيداو)، للنظر في مدى وكيفية تطبيق البلاد لأحكام اتفاقية سيداو والوضع القانوني لها، ومدى وعي المجتمع المدني بها ودوره، ومشاركة المرأة في الحياة العامة. وأكد (بأن المرأة ليست مهمشة في المجتمع القمري كما في السابق. وأن تدخلاتها ومساهماتها أصبحت فعّالة للغاية، وفي كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية)[٣٦].

أما فيما يتعلق بتأثير الاتفاقية على النظام القانوني؛ فقد أوضح (بإنه كان تأثيرا ضمنيًا، إذ لا يمكن الرجوع إليها بشكل منهجي، لكن من المسلّم به ضرورة الالتزام بالقانون الدولي والاتفاقيات المختلفة التي وقّعتها جزر القمر وصادقت عليها). كما أبلغ اللجنة بنبأ إقرار البرلمان القمري، قانونًا لإنشاء (لجنة وطنية لحقوق الإنسان). مؤكدا على:- (أن منظمات المجتمع المدني، لعبت دورًا هامًا في جزر القمر. حيث أزداد عدد المنظمات النسائية في مختلف القطاعات. والتي امتلكت موارد قيّمة واستطاعت أن تُصبح قوة دافعة للتغيير). وشدد على:- (أن جزر القمر سعت لجمع بيانات مُفصّلة؛ للحصول على رؤية شاملة لوضع المرأة، وتحديد الثغرات التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة). وفي الختام؛ أعرب عن تطلعه إلى نقل توصيات اللجنة إلى حكومة بلاده حيث اكتسبت الاتفاقية أهمية بالغة.[٣٧]

وبناءا على ذلك؛ ووفقًا لاستطلاع رأي، ودراسة أجرتها مؤسسة تومسون رويترز Thomson Reuters للأخبار والمعلومات خلال شهري آب وأيلول عام ٢٠١٣. ونشرت نتائجها في يوم الثلاثاء الموافق ١٢ تشرين الثاني من العام ذاته (٢٠١٣). واستخلصت هذه النتائج من آراء ثلاثمائة وست وثلاثون خبيرا من (خبراء النوع الاجتماعي) المتخصصين بمجال قضايا وحقوق المرأة، بعد أن وجهت إليهم الدعوة للمشاركة في الاستطلاع عبر الإنترنيت، لتقييم وضع المرأة لأثنين وعشرين بلدا عربيا من حيث (المعاملة والحقوق الإنجابية، والعنف داخل الأسرة، والاندماج الاجتماعي، والمواقف تجاه دورها الاقتصادي والسياسي)؛ وُصفت جزر القمر، بأنها " أفضل دولة للمرأة العربية " بالنسبة للحقوق. وتتمتع نسائهن في كثير من الأحيان بتحركن بحرية أكثر من نظرائهن في (أوساط النخبة الاجتماعية في الوطن العربي). وأن أداء المرأة في جزر القمر جيدا في أغلبية الأصعدة، كما تتمتع بقدر لا بأس به من الحرية الاجتماعية. وما يقارب خمس وثلاثون بالمائة منهن يعملن أسوة بالرجال[٣٨] . وتصدرت جزر القمر القائمة لأسباب عديدة أخرى، **أهمها:-**

١- التصديق على البروتوكول الاختياري في اتفاقية سيداو في (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). ومن دون أي تحفظات.

١- ارتفاع معدلات إدانة جرائم الاعتداء الجنسي في جزر القمر.

٣- ارتفاع التمثيل النسائي في البرلمان القمري، مقارنة بالمناطق الإقليمية المجاورة[٣٩].

وبالتالي؛ لاحظت الأمم المتحدة أن انضمام جزر القمر إلى (الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان) والمصادقة عليها؛ عزز تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية في جميع جوانب الحياة. وهذا سيشجع البلاد إلى النظر في التصديق على المعاهدات التي لم تنضم إليها بعد.[٤٠]

وفيما بعد؛ أوصت لجنة سيداو جزر القمر في عام ٢٠١٨، باعتماد تشريع إنشاء (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) في البلاد، وتزويدها بالموارد المالية والبشرية، وضمان استقلاليتها بما يتوافق ومبادئ حقوق الإنسان العالمية. مع مراعاة البُعد الجنساني في تكوينها وأنشطتها.[٤١]

وفي الدورة الثانية والثلاثون للعام ذاته (٢٠١٨)، رحبت بعثة أستراليا إلى الأمم المتحدة في بيان لها، (خلال الاستعراض الدوري الشامل لجزر القمر) بإنشاء (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جزر القمر). وأوصت بتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية؛ لمعالجة عدم المساواة، والتمييز، والعنف، على أساس (الميول الجنسية والهوية الجندرية)، وحثت على امتثال هذه المؤسسة لمبادئ حقوق الإنسان.[٤٢]

ولكن لجنة سيداو لاحظت؛ أن ندرة البيانات التفصيلية أعاقت جهود جزر القمر في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج محددة (للمساواة بين الجنسين)، وفي تقييم مدى فعاليتها في تنفيذ الاتفاقية. لذلك؛ حثتها على:- (التنفيذ الكامل والفعال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وإدماج منظور النوع الاجتماعي، والتعبير الصريح عن أحكام الاتفاقية في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية). كما دعت إلى (نشر توصيات اللجنة على نطاق واسع، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة بخصوص "المرأة والمساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" لا سيما بين منظمات حقوق المرأة وحقوق الإنسان).[٤٣]

وبذلك حاولت جزر القمر تنفيذ قوانين وسياسات مهمة؛ (كالسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين) التي ساهمت في زيادة الفرص المتاحة لتعليم النساء والفتيات، وتطويرهن بشكل كبير. كما دعم الإطار القانوني للبلاد حقوق المرأة في (قانون العمل وقانون الأسرة)، بما يضمن المساواة في الأجور والاستقلالية في الزواج. وبذلك؛ أبرزت هذه الخطوات التزام جزر القمر بتمكين المرأة، وتعزيز المساواة في جميع القطاعات. وأصبح هناك عددا أكبر من النساء في البرلمان، وأكثر من أي وقت مضى. وتضائل معدل العنف الأسري بنسبة ٢٧٪ عن المتوسط العالمي.[٤٤]

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على المستويين السياسي والتنظيمي؛ لتحديث السياسة الوطنية التي نُقّحت وأُقرت ووضعت خطة عمل لتنفيذها عام ٢٠١٨، وتنفيذ الالتزامات القانونية الدولية الهامة فيما يتعلق بالمساواة في مجالات التعليم، والصحة وغيرها؛ إلا أن نقص التمويل أعاق التنفيذ، ولم يبدأ العمل عليها.[٤٥] وظلت أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة، وبقيت هناك تحديات وعقبات كبيرة أخرى أعاقت فعالية التمكين، وكان من الصعب إزالتها؛ كالثقل الاقتصادي والاجتماعي وهشاشته، والخلفية الثقافية الأبوية التي أخفاها النسب الأمومي.[٤٦] وظلت المرأة القمرية تعاني من نقص شديد في التمثيل في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة الوطنية والمحلية، كما في الإدارة ومهنة القانون والقضاء. وبقيت المساواة (على جميع المستويات) بعيدة المنال.[٤٧]

المبحث الثاني

مكانة المرأة في جزر القمر، وتمكينها الاجتماعي والاقتصادي وواقعها المعيشي (٢٠٠٥-٢٠١٨)

أولا:- حقوقها التشريعية في التملك، ونشاطها في القطاعين (الزراعي وغير الرسمي)

تُعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في جزر القمر، حيث تُزرع المحاصيل للاستهلاك المحلي والتصدير. ورغم أن الثقافة الاجتماعية والإسلامية السائدة، تربط تقليديًا ملكية الأراضي والعقارات بالرجال والنساء على حد سواء[٤٨]؛ إلا أن بعض الأراضي في جزر القمر، والمعروفة باسم " المغناهولي "، سيطرت عليها النساء حصرًا. حيث يتم توريث هذه الممتلكات عبر خط (الأم) فقط،[٤٩] وهي ممارسة ثقافية متجذرة في التقاليد الأفريقية الأمومية في عموم المنطقة.[٥٠] كما أفادت وزارة الخارجية الأمريكية، بأن قوانين الميراث والملكية، (تُرجّح كفة المرأة)، نظرًا لطبيعة المجتمعات المحلية هناك.[٥١] وبما أن المجتمع القمري مجتمع أمومي؛ يمنح المرأة دورا هاما وبعض الحقوق، من حيث ملكية الأصول وحيازة الأراضي؛ فإن ملكية هذه الأراضي والمنازل تنتقل إلى النساء، وعادةً ما تُمنح إليهن في حالة الطلاق أو الانفصال أيضا؛[٥٢] ما عزز مكانتهن كمالكات، ومنحهن نفوذا قويا داخل الأسرة. وهو أمر غير شائع في أجزاء أخرى من أفريقيا، وربما في العالم أجمع.[٥٣] إلا أن عدم المساواة في جزر القمر، ظل متجذر. فعلى الرغم من أن النساء يرثن تلك الأراضي والمنازل، ولهن حق الوصول إلى الممتلكات وفقًا للعرف والقوانين المواتية، حيث ينص العرف القمري، وفقًا للمادة ٨٢ من قانون الأسرة، (أن لكل فتاة الحق عند زواجها؛ الحصول على منزل من والديها). وبذلك؛ يمكن استخدام هذه الأصول المتاحة للنساء (كضمان)، يسهّل حصولهن على الائتمان والتمويل أحيانا. إلا أنهن لم يتمتعن دائمًا بحقوق ذلك الانتفاع، الذي غالبًا ما يذهب إلى أزواجهن، أو إخوتهن، أو أخوالهن. حيث يعتبر الرجل تقليديا؛ وفقا (للمادة ٥٤) من قانون الأسرة، الوصي القانوني على المنزل، وصاحب الدخل الذي يوفر الدعم المادي والمعنوي للأسرة. وبذلك يُحدّ نظام تسجيل الأراضي الضعيف، والنظام الأمومي الذي يؤكد على عدم قابلية الأرض للتصرف أو التجزئة، يحد من قدرة النساء (عمليًا) على استخدام أراضيهن وزراعتها؛ للحصول على قروض بنكية.[٥٤]

وعلى العموم؛ مارست النساء المالكات للأراضي، زراعة المحاصيل الغذائية التي ينتجنها في المقام الأول للاستهلاك الشخصي وتوليد الدخل. وكن ينضمن أنفسهن في تعاونيات زراعية في المناطق، للتعاون فيما بينهن على كافة المستويات.[٥٥]

وسعت العديد من الجمعيات والمشاريع، إلى دعم هؤلاء النسوة؛ لتحسين إنتاجيتهن وفتح أسواق جديدة. وتلك المبادرات شجعتهن على تسجيل الأراضي بشكل رسمي، للحصول على الائتمان. ما أشعرهن بمزيد من الأمان إلى حد ما. كما وأدخلت هذه المبادرات مواد وبذورًا محسّنة، وقدمت لهن الإرشاد الزراعي.[٥٦]

أما فيما يتعلق بتربية الحيوانات؛ فمارست النساء في جزر القمر تربية الدواجن بشكل رئيسي. وشاركت العديد منهن كوسيطات،(بائعات مستقلات)، في عمليات جمع الأسماك وحفظها، ثم تجهيزها، وتسويقها.[٥٧] حيث غالبية المنخرطين (ما بعد الصيد)، بهذا القطاع المهم هم من النساء. وتعيش هؤلاء النسوة، حياة متوسطة الدخل، اعتمدن فيها بشكل رئيسي على هذا النشاط في معيشتهن. وغالبا ما كن يمارسن الصيد الموسمي، سيرًا على الأقدام؛ بهدف توفيره أساسا للاستهلاك المنزلي.[٥٨] كما ولهن دور في الاستثمار في المحاصيل النقدية، وخاصة الإيلنغ والفانيليا (لإنتاج الزيوت العطرية). وشاركت بعض النساء بشكل رسمي، في تخطيط وإدارة موارد المياه وخدماتها؛ من خلال إنشاء لجنة لإدارة مستجمعات المياه في جزيرة أنجوان.[٥٩]

وشاركت النساء القمريات، منذ بداية الألفية الثانية في جمعيات حماية البيئة والأراضي. وغالبًا ما عملن هؤلاء النسوة في مناطق نائية، وظروف بالغة الصعوبة. حيث لم تدخل ماكينة الزراعة التي تخفف الأعباء وتقلل وقت الإنجاز حيز التنفيذ. لذا سعت بعض المنظمات غير الحكومية، إلى دعمهن في التدريب على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ، وتعزيز أنشطة نسائية مدرة للدخل (أنشأتها النساء)؛ مثل مشاريع الزراعة والخياطة، وبدعم من (مكتب شؤون المرأة).[٦٠] كما أطلقت وزارة الإنتاج مشروعًا لدعم المزارعين، شكلت فيه النساء أكبر نسبة من المستفيدين. حيث تعمل ٦٧% منهن في القطاع الزراعي، وتم تعريفهن بالزراعة الذكية.[٦١]

واستنادا إلى إحصاء عام ٢٠٠٣، كانت نسبة مشاركة المرأة القمرية في النشاط الزراعي تفوق نسبة مشاركة الرجال. إذ وصلت نسبة حضورها في هذا القطاع إلى٤٨.٩%. تلتها الأعمال الحرفية، والخدمات. مقابل ٤٣.٤٧% لدى الرجال. أما معدل البطالة في الوظائف (لدى النساء)؛ فبلغ ضعفي مثيله (لدى الرجال). لذلك فإن الزراعة والقطاع غير الرسمي، شكلا نسبة ٦٦.٩% و ١٩.٥% على التوالي من عمالة النساء. وبالتالي؛ كان تمثيلها في الوظائف ضعيف وغير مضمون.[٦٢]

ويمكن القول؛ أن المرأة في جزر القمر تمتعت بتمثيل جيد في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، وشاركت بفعالية في تطويرهما. حيث اجتهدت بشكل رئيسي في هذين القطاعين الذين ساهما بثلث الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة (٣١.٨%)عام ٢٠١٧. وشهدت نسبة النساء

العاملات في هذا المجال، تطوراً ملحوظاً على مدى السنوات الماضية؛ حيث بلغت ٦٣.٠١%. بينما بلغت نسبة الرجال بالمقابل، ٥٢.٤% في عام ٢٠١٨. ما يُشير إلى ازدياد أعداد النساء في القطاع الزراعي.[٦٣]

وبما أن القانون في جزر القمر نص على (المساواة بين الأفراد بشكل عام، وعدم التمييز ضد المرأة)؛ ولكن ظل الرجال يسيطرون على المجتمع، وكان التمييز المجتمعي ضدها أكثر وضوحًا في المناطق الريفية. حيث اقتصرت أدوارها في الغالب على الزراعة وتربية الأطفال، مع فرص أقل بكثير للتعليم والعمل بأجر. حيث يُعدّ عمل المرأة بأجر في الريف القمري؛ أمرًا نادرًا.[٦٤]

ثانيا:- حقوقها التشريعية في التوظيف في القطاعين (الخاص والرسمي)

على الرغم من أن (المادة الخامسة) من القانون المتعلق بالنظام الأساسي العام لموظفي جزر القمر نصت على:-(الحق في الوصول إلى الوظائف العامة على قدم المساواة، بغض النظر عن الجنس أو الدين..). كما أن (القضاء لم يميز بين الجنسين في التوظيف). وتمتعت المرأة بحق قانوني وفر لها (الحماية من التمييز في مكان العمل)، لكن عدم المساواة بين الجنسين ظل سائداً. حيث كانت هناك عوائق قانونية، وثقافية كبيرة، حالت دون مشاركتها (الكاملة) في سوق العمل (كما سنرى). إذ ظلت العديد من النساء في القطاع غير الرسمي، حيث المزايا العمالية، والحماية (محدودة) للغاية.[٦٥] إلا أن نسبة النساء العاملات في جزر القمر وصل إلى حوالي ٤٠.٤% من قوة العمل في عام ١٩٩٠. وهو رقم أعلى قليلا من المتوسط؛ بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء.[٦٦] ومنذ عام ١٩٩١ شهدت ظروف العمل في بيئات العمل الهشة، تحسناً بسيطا وملحوظاً. وأبرزت هذه التطورات التزام جزر القمر بتعزيز حقوق المرأة، وجعل الجزر مكاناً أكثر أماناً وازدهاراً لها.[٦٧] حيث شكلت مشاركة المرأة في القوى العاملة في المناطق الحضرية نسبة جيدة. وازداد عدد النساء العاملات تدريجيا، وحصلن على أجور مماثلة (أحيانا) لأجور الرجال، الذين يعملون في وظائف مماثلة لهن بالعموم. ورغم المساواة بين الجنسين، المنصوص عليها في الدستور؛ إلا أن تمثيل المرأة في الخدمة المدنية بقي ضعيفا في ظل نظام المحسوبية المتحيز جنسيًا ضدها. حيث لم تشغل سوى قلة من النساء مناصب قيادية في مجال الأعمال.[٦٨]

وغالبا ما ترددت النساء كثيرا في جزر القمر بالانضمام إلى القوى العاملة في سوق العمل في المناطق الحضرية ولم يكن نشطات فيه؛ بسبب القيود القانونية والاجتماعية والثقافية المفروضة عليهن. حيث أظهرت بيانات سوق العمل في تسعينيات القرن الماضي، انخفاضًا

إحصائيًا ملحوظا في مشاركة النساء في القوى العاملة مقارنةً بالرجال. كما أبرزت بوضوح وجود علاوات في الأجور للرجال المتزوجين مقارنة بالنساء المتزوجات. إذ ارتفع متوسط الأجر من ١.٦٧ دولار إلى ١.٧٣ دولار للرجال المتزوجين، مقارنةً بالعزاب. وبالمقابل بلغ متوسط أجر المرأة المتزوجة ١.٤٥ دولار، وهو أقل من متوسط أجر المرأة العازبة البالغ ١.٦٤ دولار. ويُرجّح أن تلك العقوبة التي فرضت على المرأة بسبب الزواج، متجذرة في البنية القانونية والثقافية لجزر القمر.[٦٩]

وحيث ينص قانون الأسرة القمري لعام ٢٠٠٥ (بعدم جواز المرأة المتزوجة، الحصول على وظيفة بنفس طريقة الرجل المتزوج؛ لأن خياراتها الوظيفية والمهنية، يجب "ألا تُعرّض مصالح أسرتها، واستقرارها للخطر"). إلا أن هذا القانون لم يتناول بشكل صريح، (التفاوت في الأجور بين الجنسين).[٧٠]ووردت تقارير عن وجود (فجوات في الأجور في القطاع الخاص) أيضا. لذلك ارتفعت مستويات الهجرة لدى النساء القمريات بحثًا عن فرص اقتصادية في الخارج. حيث كانت القيود الرسمية والأعراف الاجتماعية، عوامل مهمة أسهمت في استمرار الفجوات بين الجنسين.[٧١] وعادة ما كانت النساء تميل بشكل خاص، إلى العمل الحر أكثر من الرجال. وإن أكثر من ثلثي نساء جزر القمر عملن بهذه الطريقة؛ مقارنةً بنحو ٥٦% من الرجال. إذ بلغت نسبة النساء العاملات لحسابهن الخاص، حوالي ٦٤% مقابل نسبة ٤٦% من الرجال فقط.[٧٢]

وأشارت نتائج المسح الذي أجري خلال عامي (١٩٩٥ و ٢٠٠٤) إلى أن الأسر التي تديرها النساء هي أقل عرضة للفقر من الأسر التي يديرها الرجال. إذ بلغ معدل الفقر في الأسر التي كانت تديرها النساء ٤٣.١%، مقابل ٤٩% لدى الرجال في عام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٤، انخفض المعدل إلى ٣٠.٤%؛ للأسر التي تديرها النساء مقابل ٣٨.٦% لتلك التي يديرها الرجال. كما أن تحويلات المغتربين المالية والعينية في جزر القمر، كانت تميل إلى أن تُرسل إلى (النساء) أكثر من (الرجال). وفقا لمسح ميزانية الاستهلاك لعام ٢٠٠٤.[٧٣]

واعتبرت التشريعات القانونية التي نظمت فرص العمل والأجور للنساء في جزر القمر، متقدمة كثيرا. ففي عام ٢٠٠٨، لاحظت (لجنة خبراء منظمة العمل الدولية)، المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، أن دستور إتحاد جزر القمر، نص على (المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين أمام القانون، دون تمييز، والتمتع الكامل بالحريات الأساسية). وبذلك؛ يضمن هذا الإطار القانوني، حق المرأة في التقدم للوظائف ذاتها التي يتقدم إليها الرجل.[٧٤] وطلبت اللجنة من حكومة جزر القمر (تقديم معلومات حول الخطوات التي ستتخذها لاحقا؛ لضمان احتواء السياسة الوطنية على تدابير تعزز المساواة بين الجنسين في العمل والمهنة،

وتوفر ظروف عمل عادلة ومواتية.[٧٥] وأن توضح الإجراءات المتاحة لتقديم الشكاوى في حالات التمييز في العمل والمهنة بموجب الدستور. وكشف أي حالات تمييز، يتم تناولها من خلال التفتيش العمالي أو من قبل المحاكم. وضمان تكافؤ الفرص للنساء في سوق العمل، وفقا (للمادة ١١) من اتفاقية سيداو).[٧٦] كما أشارت إلى (وجوب التزام الحكومة؛ بجعل أحد بنود قانون العمل متوافقًا مع اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٠٠ لعام ١٩٥١)، بشأن المساواة في الأجر بين العاملين والعاملات في العمل ذو القيمة المتساوية. وحظر التحرش الجنسي في مكان العمل.[٧٧] ومتوافقا مع الاتفاقية (رقم ١١١) بشأن التمييز في المهنة والعمل. وحسب ما نصت عليه (المواد ٧١ و ٩٧) في الدستور، من قانون العمل في جزر القمر أيضا).[٧٨]

وبناءا عليه؛ واجهت النساء قيودًا أقل في مكان العمل مما كان في السابق؛ ما عزز حقوقهن، وتحدى الأدوار الجندرية التقليدية في البلاد. حيث نص القانون على المساواة في الأجر عن العمل المتساوي، بغض النظر عن القطاع أو المخاطر المتوقعة للوظيفة. وبذلك دعم الإطار التشريعي للقانون، مشاركة المرأة في جميع أنواع العمل، بما في ذلك؛ المناوبات الليلية، والوظائف الصناعية التي لطالما وُصفت على إنها (وظائف رجالية).[٧٩]

ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة السنوية؛ فإن أكثر من ثلث النساء البالغات في جزر القمر، أصبحن يعملن في (سوق العمل).[٨٠] ومع ذلك؛ أشار تقرير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مؤشر التنمية البشرية)، لعام ٢٠١٨، أن النساء في جزر القمر تعرضن للمخاطر الاقتصادية أكثر من الرجال؛ بسبب الفجوة الواضحة بين الجنسين؛ فيما يتعلق بفرص العمل والتعليم. وعانت المرأة من نقص كبير في التمثيل بسوق العمل[٨١]. ونادرًا ما كانت تشغل النساء مناصب قيادية في قطاع الأعمال والتجارة، خارج نطاق العائلات المرموقة.[٨٢]

المبحث الثالث

الوضع الدستوري والاجتماعي للمرأة القمرية في المجالات المدنية والسياسية

(٢٠٠٥-٢٠١٨)

أولا:- الزواج والصحة والتعليم في ضوء التشريعات الدستورية والواقع الاجتماعي

١- الزواج والأحوال الشخصية

صادقت جزر القمر على اتفاقية حقوق الطفل (Convention on the Rights of the Child) CRC، عام ١٩٩٣، وحددت الحد الأدنى لسن الزواج بثمانية عشر عاماً. وتوافق هذا

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١١

لاحقا مع اتفاقية (سيداو) أيضا؛ التي صادقت عليها في عام ١٩٩٤. ونصت على الرضا الحر والكامل بالزواج. وعلى (حظر زواج الأطفال، أو خطبة الفتيات والفتيان أيضا)[٨٣].

وفي عام ٢٠٠٠، أوصت (لجنة حقوق الطفل Committee on the Rights of the Child CRC)) جزر القمر، بالتأكيد على الحد الأدنى القانوني لسن الزواج، وضمان عدم التمييز ضد الفتيات في هذا الشأن. كما أوصت على ضرورة القيام بأنشطة إعلامية لرفع الوعي بين السكان؛ للحد من ظاهرة الزواج المبكر. وأشارت اليونيسف، إلى (أن قانون الأسرة الذي صدر عام ٢٠٠٥ في جزر القمر، والذي ولد أملا كبيرا في تحسين وضع المرأة؛ أكد على أن هذا التحديد يشمل الفتيات والفتيان على حد سواء).[٨٤] حيث نصت (المادة ١٤) منه على أن (لا يجوز للنساء والرجال دون سن الثامنة عشرة الزواج.[٨٥] وأن سن الثامنة عشر، هو سن الرشد لكلا الجنسين. حيث أضطلع السجل المدني، بدور هام في حماية الطفل).[٨٦] وتناغمت هذه المادة مع (الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب)، الذي انضمت إليه جزر القمر، واعترف بحقوق المرأة في أفريقيا؛ وبأن (الحد الأدنى لسن زواج المرأة، هو الثامنة عشر عامًا).[٨٧] ومع ذلك؛ أجازت (المادة الخامسة عشر) للقاضي، منحه استثناءات للقاصرين دون اشتراط الحد الأدنى للسن، بناءا على أسباب جدية ومشروعة، وبموافقة كلا الطرفين.[٨٨]

ومن المنطلق ذاته؛ نصت (المادة عشرون) من قانون الأسرة لعام ٢٠٠٥، على أنه (يجب أن تكون موافقة الزوجين جازمة وغير مشروطة، خلال عقد القران). ما أسهم في القضاء على الزواج القسري، كما أجري في عام ٢٠٠٦ استبيان حول القضايا المتعلقة بالزواج ألقسري والاتجار بالأشخاص، سيما (النساء والأطفال)، وتم إرسال تقرير الممثل الخاص إلى الأمين العام المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ ليتبين مدى ما تحقق وتم تنفيذه من أحكام الاتفاقيات.[٨٩]

وعلى الرغم من اشتراط الحد الأدنى لسن الزواج بثمانية عشر عاما؛ استمرت العادة بأن يجوز للقاضي، أن يأذن بالزواج في سن أصغر. وظلت نسبة زواج الفتيات والفتيان مرتفعة في جزر القمر مدة طويلة. وبحسب تقرير (فتيات لا عرائس) بعد عام ٢٠١٥؛ تزوجت ٣٢% من الفتيات، و١٠% من الفتيان قبل بلوغهم سن الثمانية عشر عامًا؛ ما جعل جزر القمر سادس دولة في العالم من حيث (أعلى معدل انتشار لزواج الفتيات).[٩٠]

ومع ذلك؛ كان هنالك بعض التراجع في نسب النساء المتزوجات قبل سن الثامنة عشرة منذ عام ٢٠١٧، حيث وصلت النسبة إلى حوالي ٢٠.٧%؛ مقارنة مع النساء اللواتي تراوحت أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ عامًا. وانخفض معدل الزواج المبكر، انخفاضًا حادًا. حيث لم تتجاوز

نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشرة ٤.٩%؛ مقارنة مع اللاتي تتراوح أعمارهن بين (٢٠ و ٢٤ عامًا).[٩١]

وبما أن جزر القمر طرفا في اتفاقية سيداو، التي أكدت لجنتها على (المساواة بين المرأة والرجل). لذا دعت اللجنة جزر القمر إلى ضمان تلك المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية من خلال؛ إجراء مراجعة شاملة لنظامها القانوني، ووضع إطار زمني واضح لإتمام هذه المراجعة، وإلغاء الأحكام التمييزية ضد المرأة؛ بما يضمن توافق هذه القوانين مع أحكام الاتفاقية، وإلغاء (تعدد الزوجات)، وفقًا للتوصية العامة للجنة (رقم ٢١ لعام ١٩٩٤).[٩٢]

وعلى الرغم من إجراء تعديل على الدستور (خلال عملية الاستفتاء التي أجريت عام ٢٠١٨)؛ رأت لجنة سيداو أن النصوص المعدلة الخاصة ب (قانون الأسرة) في جزر القمر؛ احتوت على عدد من الأحكام الأبوية والتمييزية، التي أعاقت مساواة المرأة. فمثلا نصت (المادة ١٣) من قانون الأسرة، أن الزواج؛ ((رابطة شرعية بين " رجل وامرأة "، هدفها؛ إقامة حياة زوجية دائمة، وطاهرة، والرغبة في الإنجاب. ولكن لا يجوز عقد الزواج إلا بين المسلمين، وفقا للمادة ١٦)). كما ويقوم الزواج على نظام الولاية، ((إذ يُمثّل المرأة، وليّها الزوجي ((الوليّ))، ويكون أحد أقاربها الذكور، مثل أبيها، وأخيها، أو جدّ أبيها، وأعمامها، أو أبناء عمومتها، وذلك لإتمام الزواج. ولا يُعقد الزواج للمرأة؛ إلا بموافقة ولي أمرهن ((الوليّ))، وفقا (للمواد ٢١ – ٢٣)، على أن يشهد على الزواج رجلان مسلمان ، وفقا للمادة ٣٣)).[٩٣]

وينص قانون الأسرة وفقا (للمادة ٤٩)، بالسماح ب (تعدد الزوجات). ولكن (المادة ٢٧) من هذا القانون، نصت على أنه:- (يجب على الرجل الراغب في الزواج مرة أخرى إبلاغ زوجاته الحاليّات، وإطلاع زوجته المستقبلية على حالته الاجتماعية. ويتعين على القاضي المسؤول عن عقد الزواج، التحقق من استيفاء تلك الإجراءات الأساسية؛ وإلا تُفرض على الزوج غرامة، وفقًا لما هو منصوص عليه في (المادة ٣٧) من القانون). ولكن عادة ما يتخذ الرجال، قرارًا منفردًا بممارسة (تعدد الزوجات)، حيث يُعدوه حقًا ذكوريًا؛ بغض النظر عن دخلهم، أو اعتراضات زوجاتهم.[٩٤] ولكن الشريعة الإسلامية تُجيز التعدد (بشروط وضوابط) حتما. وبالتالي تم اعتبار أن الاستمرار في الإبقاء على نظام تعدد الزوجات، (دون أسباب حقيقية واضحة، ودون إخطار مسبق للزوجات أو أخذ موافقتهن؛ هو انتهاك (للمادة ٢٧) من القانون الدستوري).[٩٥]

وتُجيز الشريعة الإسلامية الطلاق أيضا. إذ يحقّ لكلٍّ من (الزوج والزوجة) طلبه. كما أن (المادة ٧٨) من القانون، منحت المرأة في جزر القمر الحق في طلب الطلاق، دون

سبب قانوني (بدفع عربون خلع للزوج). ويكون بالتراضي، أو بقرار من المحكمة. ولكن بالرغم من ذلك؛ لاحظت لجنة سيداو، (أن المرأة القمرية، لم تستطع فسخ عقد الزواج من جانب واحد أو بالتراضي، مثلما يستطيع الرجل. وألزمت بدفع عربون الخلع له. بينما لم يُلزم الرجل بذلك). وأوضحت اللجنة؛ بأن ذلك خالف أحكام (اتفاقية سيداو).[٩٦] وجعل المرأة القمرية تواجه صعوبات كبيرة بعد طلاقها؛ بسبب التبعية الاقتصادية لزوجها، والوصمة الاجتماعية.[٩٧]

كما أشارت اللجنة؛ إلى أن القانون وفقا للدستور المعدل سمح للرجال ب (طلاق زوجاتهم من طرف واحد دون الأخذ برأيها)؛ وبحسب ما ورد عن (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لعام ٢٠١٨. ما عكس (برأيها) تمييزًا واضحًا ضد المرأة، وتجاهل لواقعها الاجتماعي والاقتصادي.[٩٨] حيث نصت (المادة ٥٧) من قانون الأسرة على:- (ضرورة الرضا المتبادل بالزواج، بما يضمن حقوق كلا الطرفين. ويدعم استقلالية المرأة، وذلك بمنحها الحق في اتخاذ قراراتها الخاصة داخل منظومة الزواج).[٩٩]

أما حضانة الأطفال؛ فتُمنح (للأم)، إذا كانوا صغارًا. ولكن غالبًا ما يحتفظ الآباء بالسلطة القانونية حيث (الحضانة والنفقة). وبينما يسمح القانون للرجال في جزر القمر، بنقل الجنسية إلى زوجاتهم الأجنبيات؛ لم يكن باستطاعة النساء نقلها إلى أزواجهن.[١٠٠]

ولاحظت لجنة سيداو؛ أن (قانون الأسرة)، تضمن أحكاما تمييزية أخرى، رغم عدم منعه المرأة من المساهمة في نفقات المنزل؛ إلا أن (المادة ٥٤) منه منحت الزوج (القيادة المعنوية والمادية للأسرة)؛ ما جعل الزوجة مُعالةً، ولا رأي لها في الحياة الأسرية، والقرارات المهمة المتعلقة بها. وبذلك؛ تعارض هذا الحكم، مع (المادة ٢٣) من اتفاقية سيداو، التي نصت على أن:- (لا يجوز لأي شيء [...] أن يؤثر على أي أحكام، من شأنها أن تُسهم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة).[١٠١]

وبذلك أشارت لجنة الأمم المتحدة، إلى (أن النساء في جزر القمر لم يتمتعن بمساواة قانونية مع الرجال؛ خاصة فيما يتعلق بالزواج والأسرة. حيث يتمتع الرجال بامتيازات عديدة. ولا زالت المواقف التمييزية والأبوية، والأنماط المتجذرة المتوارثة فيما يتعلق؛ بأدوار ومسؤوليات المرأة والرجل باقية داخل الأسرة والمجتمع. فضلًا عن؛ استمرار الممارسات الضارة الراسخة، مثل الزواج القسري والمبكر وتعدد الزوجات في جزر القمر). ولكن تراجع الضغط العائلي على النساء في المهجر. وغالبًا ما أصبحت محاولات فرض الزواج،على النساء المولودات في فرنسا، أو اللاتي نشأن فيها محاولات ضعيفة، مقارنة بما يحدث داخل البلاد.[١٠٢]

وعلى العموم؛ عانى قانون الأسرة (الذي تضمن أحكاما، بعضها استند إلى القانون الغربي)، عانى من انعدام التنفيذ الفعال له، وبقيت مراسيم إنفاذ هذا القانون غير موقعة، رغم الدورات التدريبية التي نظمت للجهات الفاعلة المختصة بتنفيذه. واستمر الزواج يتم وفقا للأحكام المستوحاة من الشريعة الإسلامية فقط. لأن الكثير من أحكام (قانون الأسرة)، اعتبرت غير قابلة للتطبيق؛ لأسباب دينية واجتماعية وثقافية عرفية، وعدم وجود تشريعات تنفيذية ذات صلة. [١٠٣]

ومن الجدير بالذكر؛ ظلت الزيجات لا تسجل في سجلات الأحوال الشخصية (السجل المدني) لضمان الحقوق إلا ما ندر؛ حيث لا تُحترم (الأحكام القانونية) المنظمة للزواج. وبالتالي؛ أعاق جهل المرأة القمرية بالأدوات القانونية، وانعدام عياداتها، وصعوبة دفع الرسوم، وغياب مبادرات المساعدة في الإجراءات القضائية؛ (أعاق) وصولها إلى العدالة، والمطالبة بحقها أمام النظام القضائي.[١٠٤]

٢- الرعاية الصحية (الإنجابية والعامة)

أكدت السياسة الوطنية الصحية، وخطتها التنفيذية التي خضعت للمراجعة في جزر القمر، في ضوء أهداف (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية) لعام ١٩٩٦؛ (أن الصحة حق أساسي لجميع السكان، دون تمييز من أي نوع كان). وتم التأكيد على هذه الأهداف في (المبادئ التوجيهية لإستراتيجية السياسة الوطنية، للمساواة بين الجنسين).[١٠٥]

وفي إطار التوصية العامة للجنة سيداو (رقم ٢٤ لعام ١٩٩٩)، تم اتخاذ التدابير اللازمة؛ لتحسين وضمان حصول النساء على الرعاية الصحية المجانية، ونظام التأمين الصحي، والحد من وفيات الأمهات. وكذلك توفير التدريب للعاملين في المجال الصحي؛ لضمان حصول النساء على العلاج، من قِبل كوادر مُدرَّبة، سيما في المناطق الريفية.[١٠٦] كما نصت ديباجة دستور جزر القمر لعام ٢٠٠١؛ ب (الحق في الصحة والتعليم للجميع). أما (المادة الخامسة) من قانون الرعاية الاجتماعية والصحة العامة للسكان، فنصت على (أن تقديم خدمات الرعاية الصحية للسكان، وتعزيزها وحمايتها؛هي مسؤولية جزر القمر). ما جعل صحة الأم وطفلها الشاغل الأساسي للسلطات العامة، والمجتمعات المحلية في قطاع الصحة.[١٠٧] ومع توفر بعض خدمات الصحة الإنجابية الأساسية، للنساء في المناطق الحضرية؛ لكن واجهت النساء في الريف، صعوبة في الحصول عليها؛ بسبب الفقر، وصعوبة المواصلات، وضعف البنية التحتية للرعاية الصحية.[١٠٨]

وأشارت اليونيسيف إلى (أن وزارة الصحة والتضامن، سعت لوضع الخطط لتطوير القطاع الصحي، بهدف معالجة وفيات الأمهات والأطفال، واعتمدت سياسة وطنية بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين في عام ٢٠٠٧). حيث تولت الوزارة، تعزيز المساواة بين الجنسين، ومسؤولية تعزيز حقوق المرأة الصحية.[١٠٩]

وبحسب (مكتب الإحصاء السكاني)، تمت رعاية حوالي ٦٢% من الولادات على يد كوادر طبية مؤهلة. وقدّر مكتب (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، و(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، معدل وفيات الأمهات (أي نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية) عام ٢٠٠٨، بـ ٣٤٠ حالة وفاة تقريبا.[١١٠] مقارنة ب ٣٨٠ حالة وفاة لعام ٢٠٠٣، بحسب (التعداد العام للسكان والمساكن/ الهيئة الملكية للتخطيط العمراني). حيث كان هناك نقص عام في المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقات، ما أدى إلى حالات حمل غير مرغوب فيه، وزيادة معدله، الذي تراوح بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مثيله في الدول الأخرى. وزيادة معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات بينهن.[١١١]

وخلال عام ٢٠١٠، تم تسجيل ٢٤ حالة وفاة للأمهات في المستشفيات، مقارنةً بـ ١٧ حالة وفاة في عام ٢٠١١. وبذلك؛ تحسّنت بعض مؤشرات صحة الأم والطفل؛ بما في ذلك نسبة الولادات في المستشفيات، التي ارتفعت من ٤٩% في عام ٢٠١٠ إلى ٥٦% في عام ٢٠١١. كما ارتفعت نسبة الولادات القيصرية من ٥% في عام ٢٠١٠ إلى ٦% في عام ٢٠١١. وارتفع معدل الرعاية قبل الولادة (استشارة واحدة على الأقل) من ٤٥% في عام ٢٠١٠ إلى نسبة ٥٣% في عام ٢٠١١.[١١٢]

ومع ذلك؛ كان عدد النساء الحوامل اللاتي يحضرن الاستشارة الأولى قبل الولادة غير كافٍ.[١١٣] وبقيت معدلات وفيات الأمهات مرتفعة في السنوات اللاحقة[١١٤]. وكانت أهم العوامل التي ساهمت في استمرار بقاءها مرتفعة هي؛ نقص المرافق الطبية والصحية الحديثة، وصعوبة الوصول إليها، وضعف الرعاية الماهرة في التوليد.[١١٥]

أما الإجهاض؛ فيُقيّد في جزر القمر، حيث تسود (الشريعة الإسلامية) في معظم المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية. ولا يُسمح به إلا في ظروف معينة؛ كأن تكون (حياة المرأة في خطر). ويعتبر (غير قانوني)، حيث واجهت النساء اللواتي يلجأن إليه (عواقب قانونية). كما ويُعدّ الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة وتوفرها لتحديد النسل، (محدودًا وغير شائع)؛ لا سيما في الريف. وتُقيّد (أحيانا) خيارات المرأة في (طرق تنظيم الأسرة).[١١٦]

وأشارت تقارير الأمم المتحدة السنوية؛ إلى (أن النساء في جزر القمر، غالبا ما واجهن في سن الإنجاب، عوائق فيما يتعلق؛ بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية؛ لقلة الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة، وعدم إشراك الرجال في برامج الصحة الإنجابية، وانخفاض مستوى الوعي بالموارد المتاحة، وكذلك انخفاض مستويات التعليم في البلاد. علاوة على ذلك؛ محدودية استخدام وسائل منع الحمل، بسبب قلة الوعي بأسباب أهميتها (في حالات معينة). ولم يتبين، ما إذا كانت (وسائل منع الحمل الطارئة)، متوفرة ضمن مجموعة وسائل تنظيم الأسرة).[١١٧]

كما استخلصت التقارير توصياتها، بشأن (الإجهاض الآمن)، من إرشادات (منظمة الصحة العالمية) التي أكدت على:- ((ضرورة حماية النساء من المعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية، بتمكين اللواتي (حملن بالقوة) أو نتيجة (أفعال جنسية قسرية)، من الحصول بشكل قانوني على خدمات (الإجهاض الآمن) والسريع؛ بناءا على شكوى المرأة، دون اشتراط أي أدلة جنائية، أو فحص تطلبه الشرطة. أو موافقة سلطات المستشفى، لأن ذلك؛ ينتهك حق المرأة في الخصوصية، وفي حصولها على الرعاية الصحية، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة)).[١١٨]

لذلك وضعت جزر القمر، إستراتيجية وطنية جديدة للصحة الإنجابية، لكنها احتاجت إلى تمويل إضافي لتنفيذها. ورغم ذلك؛ تمتع الأزواج والأفراد عمومًا بحرية اختيار عدد أطفالهم، والفترة الفاصلة بين ولاداتهم. وبلغ استخدام وسائل منع الحمل الحديثة بين النساء المتزوجات، واللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عامًا حوالي ١٩%، عام ٢٠٠٠؛ مقارنة بنسبة ٤% لعام ١٩٩٤؛ وفقًا لبيانات (صندوق الأمم المتحدة للسكان). ومع ذلك؛ بقيت الموارد الصحية المتاحة (بما في ذلك الكوادر، والمرافق، والمعدات، والأدوية) غير كافية؛ ما صعّب على الحكومة تلبية جميع الاحتياجات الصحية للسكان قبل عام ٢٠١٢.[١١٩]. كما لم تُلبَّ احتياجات ٢٨.٨% من النساء، فيما يخص تنظيم النسل في الأسرة، باستخدام الوسائل الحديثة بعد عام ٢٠١٢.[١٢٠] ولكن توفرت خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والاستشارات، والدعم الطبي والقانوني، للنساء الناجيات من (العنف الجنسي)، من خلال مراكز استماع ممولة حكوميًا. حيث كانت وسائل منع الحمل الطارئة متوفرة كجزء من (الإدارة السريرية) لحالات الاغتصاب.[١٢١]

وأشارت تقارير الأمم المتحدة، إلى أن (هناك الكثير مما يجب فعله؛ لتحقيق المساواة بين الجنسين في جزر القمر. إذ لازال معدل مواليد المراهقات يشكل نسبة ٧٠.٢٧ مولودًا لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عامًا في عام ٢٠١١؛ مقارنة بعام ٢٠١٧ التي بلغت النسبة فيها مرتفعة قليلا إلى ٧٤.٤ مولودًا لكل ١٠٠٠ امرأة).[١٢٢]

أما بالنسبة للأمراض المنقولة جنسيا؛ حيث تبنت جزر القمر في عام ٢٠٠٢ سياساتٍ اهتمت بالتثقيف الصحي الإنجابي والجنسي للشباب. واهتمت بالتثقيف للوقاية من انتقال (فيروس نقص المناعة البشرية " الإيدز")، من الأم إلى الطفل عام ٢٠٠٥. وتبنت سياسةً صحيةً وطنيةً (لضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية الوقائية للرجال والنساء). واعتبرت جزر القمر من الدول التي يقل فيها انتشار فيروس (نقص المناعة). حيث تصل نسبة الإصابة بين البالغين في عموم البلاد إلى أقل من واحد بالمائة. وكان يهدف (برنامج جزر القمر الوطني الاستراتيجي لمكافحة الإيدز)، للمدة بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩؛ إلى إبقاء معدل انتشاره عند هذا الحد.[١٢٣] كما لم يكن هناك أي عوائق قانونية، تمنع النساء من تلقي العلاج من الأمراض المنقولة جنسيًا، بما في ذلك؛ فيروس " الإيدز". وحققت الحكومة إنجازات في توفير العلاج للمصابات بالفيروس، وخدمات الرعاية لهن. ولكن الكثيرات كن يترددن في طلب العلاج؛ لأسباب اجتماعية وثقافية.[١٢٤]

٣- الحق في التعليم

منذ استقلال جزر القمر عن فرنسا عام ١٩٧٥، شهدت البلاد تاريخًا مضطربًا تميز بسلسلة من الانقلابات والحركات الانفصالية. وأثر عدم الاستقرار السياسي في جزر القمر سلبًا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي أثر على النظام التعليمي بشكل عام، وتعليم المرأة بشكل خاص.[١٢٥]

وكان التعليم في جزر القمر إلزاميا حتى سن الثانية عشرة، ولكنه غير مجاني. إذ نصت (المادة الأولى) من قانون السياسة التعليمية لعام ١٩٩٤؛ على (حق كل فتاة وفتى في التعليم، والتحصيل المدرسي). حيث راعت حكومة جزر القمر نوعا ما، القضايا الجنسانية في سياساتها الإنمائية والبرامج المتعلقة بالتعليم.[١٢٦] ولكن في العام ذاته (١٩٩٤)، ذكر البنك الدولي أن ضعف مستوى (جودة التعليم) أدى إلى ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب، بحيث يحتاج الطالب العادي إلى أربعة عشر عامًا لإكمال المرحلة الابتدائية التي تستغرق ست سنوات. ومع ذلك؛ انخفضت نسبة الأمية بين البالغين فوق سن الخامسة عشرة في البلاد انخفاضًا طفيفًا بلغ من 52.1٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٢.٧٪ عام ١٩٩٥. وخلال تلك المدة انخفضت نسبة الأمية بين الذكور البالغين من ٤٤٪ إلى ٣٥.٨٪، بينما انخفضت بين الإناث البالغات من ٦٠% إلى 49.6%.[١٢٧]

وغالبا ما تسببت إضرابات المعلمين بسبب عدم دفع رواتبهم، إلى تعطيل الدراسة عدة مرات خلال الأعوام. فالتخفيضات المعلنة بشكل دوري في أعداد موظفي الخدمة المدنية، والتي غالبًا ما جرت استجابةً لضغوط دولية لأجل إصلاحات مالية؛ أدت إلى إضرابات المعلمين وإلغاء الدروس أو الامتحانات. [١٢٨]وبالتالي؛ خروج الطلاب إلى الشوارع احتجاجًا بسبب ذلك، وبسبب نقص التمويل الحكومي وسوء إدارة المدارس بشكل عام أيضا.[١٢٩]

وبسبب عوامل اجتماعية وثقافية؛ كان الأولاد عمومًا أكثر إقبالًا على المدارس من البنات. وتلقت الفتيات تعليمًا أقل بكثير من الفتيان. وكان من أبرز التحديات التي واجهتها الفتيات في جزر القمر، وأجبرتهن على العزوف عن التعليم، وانخفاض معدلات إتمامهن له.[١٣٠] ما يلي:-

١-عدم المساواة بين الجنسين؛ فالأعراف المجتمعية والثقافية الراسخة، أعطت الدعم، والأولوية لتعليم الأولاد. أما الأدوار الجندرية التقليدية، فغالبا ما وضعت (الفتيات) في وضع غير مواتٍ، وحمّلتهن مسؤوليات منزلية تعارضت مع مساعيهن التعليمية.

٢- الزواج المبكر، وحمل المراهقات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ ساهم بشكل كبير في تسرب الفتيات من المدارس، واتساع (الفجوة) بين الجنسين في التعليم.

٣-افتقار المناطق الريفية إلى بنية تحتية تعليمية مناسبة؛ ما صعّب على الفتيات الوصول إلى المدارس، أو الاستمرار بالدراسة.

٤- القيود المالية:- إذ تُعطي الأسر التي تُعاني من ضائقة اقتصادية الأولوية لإرسال الأولاد إلى المدارس، بسبب محدودية الموارد، والمعتقدات التقليدية الموروثة حول الأدوار الجندرية.[١٣١]

٥- نقص المعلمات اللواتي يمكن أن يكنّ مُرشدات وقدوةً للفتيات، ويُسهّلن عليهن التواصل معهن وتصوّر أنفسهن وهنّ يُحققن (أهدافهن التعليمية والمهنية).

٦-عدم كفاية ونقص مرافق الرعاية الصحية المناسبة؛ الذي أثر على حضور الفتيات، وتغيّبن عن المدرسة خاصة أثناء فترة الحيض.[١٣٢]

وفي عام ٢٠٠٠، أشارت اليونيسيف إلى أن نظام التعليم في جزر القمر لم ينمو خلال السنوات الخمس الماضية بنفس وتيرة نمو العدد السكاني في سن الدراسة؛ ما يعني أن النظام لم يكن قادرًا على استيعاب جميع من في سن الدراسة. وظلت مستويات معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين منخفضة للغاية، حيث بلغت نسبة البالغين الذين يجيدون القراءة والكتابة بشكل عملي ٥٦.٥% في عام ٢٠٠٣. وشكل الذكور نسبة ٦٣.٦% من البالغين، مقارنة بنسبة الإناث التي كانت تصل إلى ٤٩.٣% فقط.[١٣٣]

ومنذ عام ٢٠٠٣، تبنت حكومة جزر القمر سياسة وطنية وخطة إستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدعم من (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) التابعة للأمم المتحدة. وألزمت تلك السياسة المعتمدة عام ٢٠٠٤،الحكومة بوضع سياسة متعددة التخصصات، تراعي فيها محاور عدة ومبادئ إستراتيجية؛ مثل توفير فرص (المساواة بين الجنسين)، فيما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها في التعليم. ولكن لم يكن هنالك أي ذكر صريح للالتزام بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، فيما يتعلق بهذا الأمر. كما لم تكن هناك مشاريع أو برامج مخصصة تعمل في هذا المجال. وكان هذا من ضمن العوامل المعيقة لدعم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.[١٣٤] إذ أوضح تقرير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في استبيانه الخاص بالحق في التعليم لعام ٢٠٠٦، إلى أن (معدل تعليم الكبار من النساء ظل أقل من ٥٠%). كما ظل معدل الالتحاق الصافي للجميع ثابتًا تقريبا عند مستوى ٧٣% بين عامي (٢٠٠٣ و٢٠٠٧)، مع وجود تفاوت كبير بين الجزر القمرية. ولكن صغرت الفجوة بين الجنسين بشكل ملحوظ من (١٣.٣ نقطة مئوية عام ٢٠٠٣) إلى (٤.١ نقطة مئوية عام ٢٠٠٧).[١٣٥]

وبالرغم من صغر الفجوة في الالتحاق بالتعليم بين الجنسين؛ إلا أن التحديات كانت لا تزال موجودة. ولمواجهتها، وتحقيق الإنصاف بين الجنسين؛ وضعت حكومة جزر القمر خطة عمل وطنية بين الأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)، من خلال توجيه بيان شفوي، أعلنت فيه إلغاء رسوم التسجيل؛ وذلك لتشجيع الفتيات على التعليم، وتقليل الفوارق بين الجنسين، وتحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتعليم أيضا. مع ضمان توفير إمكانية الحصول على التعليم الأساسي والمستمر لجميع البالغين على قدم المساواة.[١٣٦]

ولطالما كانت فرص حصول الفتيات على التعليم ضئيلة ومحدودة، بسبب هيمنة الذكور على التعليم؛ إلا أن تغييرات جوهرية طرأت بعد أن تم تطبيق السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين عام ٢٠٠٧، والتي ضمنت تكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع والتحكم في الموارد، بما في ذلك الصحة الإنجابية.[١٣٧] حيث ثبت أن رفع كمية وجودة تعليم النساء، قد أدى إلى تقليل معدلات الخصوبة؛ من خلال تأخير الحمل الأول وزيادة قيمة الفرص البديلة للإنجاب. وإن التحاق الفتيات في المدارس ولفترة طويلة؛ زاد من فرص انضمامهن إلى سوق العمل، الذي كان له أثر إيجابي على النمو طويل الأمد. كما أدى رفع دخل المرأة؛ إلى تحسين (حصولها وأطفالها) على الرعاية الصحية والتعليم.[١٣٨] وعززت زيادة مشاركة المرأة مع القوى العاملة، النمو وأثره في زيادة نسبة السكان في سن العمل، وزيادة القوى العاملة في النشاط الاقتصادي

بشكل أكبر؛ ما رفع ناتج الأفراد في سن العمل. كما حثت لجنة سيداو جزر القمر،على تعزيز امتثاله (للمادة ١٠) من الاتفاقية؛ (في رفع مستوى الوعي بأهمية التعليم، كحق من حقوق الإنسان، وأساس لتمكين المرأة).[١٣٩]

وبحلول عام ٢٠١٤، كانت آثار ونتائج هذه السياسة، وتطبيق أحكام الاتفاقية واضحة جدا. فقد أكملت، ٤٨.٧% من الفتيات المرحلة الإعدادية، مقارنةً بـ ٤٦.٣% من الفتيان. ومثل هذا التحول والتغيير الذي حدث خلال سبع سنوات فقط، تقدماً ملحوظاً ومهما في تعزيز حقوق المرأة التعليمية في جزر القمر.[١٤٠]

ووفقًا لنتائج تقييم التقدم المحرز في مجال الحق في التعليم في جزر القمر بحلول عام ٢٠١٨، أظهر مؤشر التكافؤ بين الجنسين ارتفاع نسبة حضور الفتيات إلى أكثر من ٥٠% في المسارات العلمية. أما في الامتحانات الوطنية؛ فتفوقت الفتيات على الأولاد في الأداء والتحصيل الدراسي.[١٤١]

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين فرص التعليم للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، لا زالت هناك فوارق كبيرة بين البنات والبنين؛ فيما يتعلق بالحصول على (التعليم وجودته). وظل تعليم الفتيات يواجه تحديات متنوعة أعاقت حصولهن على تعليم جيد، وأثرت سلباً على تقدمهن الأكاديمي، والحصول على فرص تعليمية أفضل؛ بسبب الأعراف التقليدية والموروثات الثقافية والاجتماعية.[١٤٢]

وبذلك نستنتج أن الواقع الاجتماعي للمرأة في جزر القمر، عكس بنية مركّبة تداخلت فيها الأبعاد الأسرية والتعليمية، كما وسلط الضوء على تحمّل المرأة أدوارًا اجتماعية واقتصادية مباشرة داخل الأسرة، وأبرز تنوّع البيئات الاجتماعية التي أثرت في أنماط حياة النساء وقراراتهن.[١٤٣] فعلى صعيد مستوى الأسرة والمشاركة الاجتماعية؛ ظلت مؤسسة الزواج إطارًا محوريًا في حياة المرأة، سواء من حيث الاستقرار الأسري أو تحمّل أعباء الإعالة؛ لاسيما في ظل وجود نسبة من الأرامل والمطلقات مع هشاشة اقتصادية واضحة. أما على صعيد التعليم، فأظهرت البيانات مستوى تعليمي بين المتوسط إلى الجيد؛ ما عزّز أهمية الاستثمار في التعليم، وتوفير أدوات الشمول المالي، وجعل تمكين المرأة ضرورة ملحة؛ لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. والجدول رقم (١)؛ يوضح بالأرقام المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في جزر القمر لعام ٢٠١٨.[١٤٤]

الجدول رقم (١) المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في جزر القمر بحلول عام ٢٠١٨

المتغيرات	النسبة المئوية (%)
إناث	١٠٠
المستوى التعليمي	
أقل من الثانوية	١٢.٩
ثانوية	٣٤.٨
جامعي	٥٢.٣
الحالة الاجتماعية	
متزوجات	٤٠.٣
مطلقات / أرامل	٦.٩
غير متزوجات	٥٢.٨
الوضع الوظيفي	
عاملات	٥٦.٤
أخريات (عاطلات/عمل غير رسمي/امتناع)	٤٣.٦
مكان الإقامة	
مدينة حضرية	١٣.٨
أطراف المدن	٤٢.١
مناطق ريفية	٣١.٤
امتنعن عن الإجابة	١٢.٧
رئيسة الأسرة	
النسبة	٣٤.٥
الفئة العمرية	

من ١٦–٢٥ سنة	٣٩.٦
من ٢٦–٤٠ سنة	٤٠.٩
أكثر من ٤٠ سنة	١٩.٥
الدخل الشهري	
أقل من ٥,٠٠٠	٦٧.٣
أكثر من ٥,٠٠٠	٨.٨
امتنعن عن الإجابة	٢٣.٩

ثانيا:- الحماية والمشاركة السياسية والعمل المؤسسي في ضوء التشريعات الدستورية والواقع الاجتماعي

١- الحماية القانونية من العنف والانتهاكات الجسيمة

بالرغم من عدم توفر معلومات وبيانات حقيقية مؤكدة وموثوق بها، حول مدى انتشار مشاكل العنف الأسري في جزر القمر؛ لم تتخذ الحكومة أي إجراءات ملموسة بهذا الشأن، خاصة فيما يتعلق بموضوع (مكافحة العنف ضد المرأة). ولم يُجرّم القانون الوطني في البلاد العنف الأسري. وطبّقت قوانينه بشكل ضعيف، ونادرًا ما كانت تُغرّم المحاكم أو تأمر بسجن الجناة المدانين.[١٤٥] وفي حين يمكن للمرأة طلب الحماية من خلال المحاكم في مثل هذه الحالات؛ لكنها غالبا لا تُقدّم أي شكاوى رسمية. وجرت العادة أن يتولى أفراد الأسرة الممتدة أو شيوخ القرية معالجة هذه المشاكل بشكل غير رسمي، وعبر الوسائل التقليدية.[١٤٦] ونادرًا ما تصل قضايا العنف الأسري إلى النظام القضائي الرسمي (هذا إن وصلت أصلًا).[١٤٧] حيث تواجه العديد من ضحايا العنف، صعوبات كبيرة في الحصول على العدالة؛ بسبب محدودية الدعم القانوني لها، والممارسات التقليدية ضدها، والوصمة الاجتماعية.[١٤٨]

كما شكل قتل النساء (بسبب جنسهن)، مشكلة خطيرة في جزر القمر. حيث أن التشريعات القانونية التي استهدفت العنف القائم على (النوع الاجتماعي)، ومعالجة الجرائم المتعلقة (بقتل النساء) كانت محدودة وضعيفة. ولم تُطبّق بشكل متسق.[١٤٩]

وبحسب دراسة نوعية وطنية أجريت عام ٢٠٠٦، بينت أن حوالي ثلث النساء القمريات تعرضن للعنف المنزلي على يد أزواجهن. كما وعانت غالبيتهن بعد الطلاق من الضائقة المالية،

والعنف الجسدي والنفسي من (الإهانات والإساءات اللفظية) من أفراد أسرهن أو أهل أزواجهن. وأعتبر الطلاق عارًا على المرأة وأسرتها. وغالبا ما كان (اللوم) يُلقى على النساء.[١٥٠]

وأكدت الأمم المتحدة في تقرير لها، بأن تحقيقا أُجري في عام ٢٠٠٦، أوضح (أن العنف القائم على أساس الجنس أنتشر بشكل كبير في جزر القمر). وأن تقريرا آخر صدر عن (صندوق الأمم المتحدة للسكان) عام ٢٠٠٧، أشار إلى (أن العنف ضد الفتيات والنساء مثل مشكلة بارزة في جزر القمر).[١٥١] وبناءا عليه؛ بدأت حكومة جزر القمر باعتماد قوانين جديدة، ومنها قانون (تجريم الاغتصاب) في عام ٢٠٠٨. إذ تم اعتبار اغتصاب النساء جريمة يُعاقب عليها بالسجن من خمس إلى عشر أعوام، وتصل إلى خمسة عشرة عاما، إذا كانت الضحية دون سن الخامسة عشرة. وان زواج (الضحية) لا يُعفي (الجاني) من المسؤولية.[١٥٢]

وأفادت وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٨، بأن (على الحكومة تنفيذ القوانين؛ إذا تقدمت ضحايا الاغتصاب بشكاوى). إلا أن حكومة جزر القمر، لم تُطبّق قوانين الاغتصاب بفعالية حقيقية؛ إلا ما ندر. كما لم يتناول القانون اغتصاب الزوجات تحديدًا مع أنه يحدث بالفعل، رغم الإحصاءات القليلة جدا؛ لأن العديد من هذه الحالات والمشاكل تُسوّى داخل الأسر، أو بواسطة شيوخ القرى أيضا، دون اللجوء إلى النظام القضائي الرسمي.[١٥٣] إذ تمنع الممارسات التقليدية والأعراف الاجتماعية (النساء بشكل عام)، من الإبلاغ عن حوادث الاغتصاب الجنسي. وأحيانا ما تكون الملاحقة القضائية للجناة صعبة؛ بسبب محدودية الموارد، وضعف الدعم المتاح للناجيات.[١٥٤]

وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات موثقة؛ اعترفت السلطات أن المشكلة واسعة الانتشار، وأن العنف الجنسي بشكل عام وللنساء بشكل خاص مثّل مشكلة حقيقية؛ حيث يُحتجز أكثر من نصف نزلاء (سجن موروني) بتهم الاعتداء الجنسي.[١٥٥]

كما ويُعدّ (التحرش الجنسي) جريمة أيضا. ويُعاقب عليها القانون بالسجن لمدة تصل إلى عشر سنوات. ورغم ندرة الإبلاغ عنه لدى السلطات؛ بسبب المواقف التقليدية والضغط المجتمعي؛ إلا أنه كان مشكلة شائعة ومنتشرة على نطاق واسع، وخاصة في أماكن العمل. ولكن الحكومة لم تُفعّل العقوبات ضده بشكل حقيقي.[١٥٦]

لذلك؛ سعت اليونيسيف إلى تقديم المساعدة التقنية والمعلومات لبناء القدرات والتمكين، لتحقيق أمور عدة منها، تقديم خدمات اجتماعية أساسية جيدة للنساء والأطفال. والدعوة إلى مكافحة العنف الجنسي وجميع أشكال الاضطهاد ضدهم، أو محاولة استغلالهم.[١٥٧] حيث أشار إطار (عمل الأمم المتحدة للدعم والمساعدة الإنمائية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢) في دراسة له إلى (أن

الجزء الأكبر من الأدوار التي لعبتها المرأة؛ انتهت إلى وضع اجتماعي واقتصادي أدنى). كما أشارت هذه الدراسة، والدراسات الإضافية الأخرى، إلى (أهمية التركيز على عدم المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وأن يتم توفير الحماية من التمييز). وخلصت الدراسات إلى أن إنشاء (لجنة وطنية لحقوق الإنسان) لا يزال جارياً؛ لتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.[١٥٨]

وبعد عام ٢٠١٢ وخلال عشر سنوات، انخفضت معدلات العنف الجسدي ضد النساء انخفاضًا كبيرًا وملحوظا. إذ كان لجهود منظمات المجتمع المدني، لا سيما " منظمة حماية "[١٥٩]، وبالشراكة مع (اللجنة العامة للتضامن وتعزيز المساواة بين الجنسين)، دورا كبيرا في إنشاء أول خط ساخن في عام ٢٠١٣؛ لتمكين النساء من الإبلاغ عن حالات العنف، وطلب خطة حماية من الجهات المتخصصة.[١٦٠]

وفيما بعد؛ صدر قانون (منع العنف ضد المرأة)، ومعاقبة مرتكبيه في اتحاد جزر القمر، (والمعروف باسم " قانون فتاهو" Fatahou Law)، الذي أقرته الجمعية الوطنية في ٢٢ كانون الأول ٢٠١٤، وتم نُشره وإصداره في الثاني من أيار ٢٠١٥، وكان هدفه؛ مكافحة جميع أشكال العنف ضد (النساء والفتيات) في اتحاد جزر القمر. كما تم تدريب الكوادر القضائية وشبه القضائية، على العمل بموجبه. وفي عام ٢٠١٦ أنشئ خط ساخن آخر من قبل وفد (حقوق الإنسان)، وبدعم من اليونيسيف.[١٦١]

وأجرى (مكتب شؤون المرأة) في عام ٢٠١٧، حملات منتظمة للتوعية والحماية الجسدية. كما كانت هناك خطط لإنشاء منازل رعاية مؤقتة (للإقامة القصيرة / ٤٨ ساعة فقط)، تكون مأوى للنساء ضحايا العنف. ولكن نظرًا لمحدودية الموارد؛ لم يتم إنشاؤها. وأنشئ بدلا عنها مركز استقبال تابع (لجمعية جزر القمر لرعاية الأسرة) عام ٢٠١٧، يقدم الاستشارات والرعاية الطبية لهن.[١٦٢]

وهكذا انخفضت نسبة العنف بالتدريج، خلال تلك الأعوام. فبعد أن كانت تصل إلى ٢٩% عام ٢٠١٢؛ انخفضت في عام ٢٠١٨ انخفاضا ملحوظا. إذ أفادت نسبة ٨.٢% من النساء فقط، واللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عامًا، بتعرضهن للعنف الجسدي (و/أو) الجنسي من قبل أزواجهن أو الشريك السابق خلال أثنى عشر شهرًا.[١٦٣] وحيث حظر القانون في جزر القمر العنف الأسري، إذ نصت المواد (٣٠ و ٣٢ و ٣٤) من الدستور المُعدَّل لعام ٢٠١٨ على (ضمان حقوق المرأة رسميا، وضرورة توفير الحماية لها من قِبَل السلطات العامة ضد الإهمال، وأعمال العنف، والاستغلال بكافة أشكاله).[١٦٤]

وبذلت الجهود الكبيرة منذ عام ٢٠١٨؛ لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. حيث قام اتحاد جزر القمر، وبدعم مالي من (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، بتحسين الإطار القانوني، وإنشاء لجان رصد وإنذار؛ لمكافحة العنف الذي كان قائما على النوع الاجتماعي. وتقديم الرعاية الشاملة. وتأسيس سبعة مراكز خدمات استشارية مهمتها؛ استقبال وتقديم خدمات الدعم والاستشارة، وتحسين جودة الوقاية، وحماية النساء والأطفال، ضحايا العنف في الجزر الثلاث. وهذه المراكز توزعت (ثلاث منها في نغازيدجا، واثنان في أنجوان، واثنان في موهيلي). وفي جميع بلديات البلاد البالغ عددها ٥٤ بلدية. كما أنشأت ست لجان أخرى في المناطق الريفية أيضا، وقدمت المساعدة الطبية والنفسية والقانونية لهؤلاء الضحايا؛ من خلال خدمات أطباء وأخصائيون نفسيون ومحامون في هذه المراكز. وعملت على تهيئة بيئة وقائية لحماية النساء من جميع أشكال العنف، والإيذاء، والاستغلال، والإهمال، لضمان تعزيز حقوقهن واحترامها. وسعت للعمل على تدريب وتوعية الجهات الفاعلة الرئيسية من الرجال والمراهقين.[١٦٥]

ووفقًا للتقارير السنوية (للأمم المتحدة ووزارة الصحة)، تعرضت ما يقارب حوالي ١٧% من النساء في جزر القمر لحادثة واحدة على الأقل في حياتهن، من العنف الجنسي أو الجسدي. وسجلت هذه التقارير مختلف حالات العنف ضد المرأة، بجميع أنواعه (الجسدي، والجنسي، والنفسي، والاقتصادي).[١٦٦]

وعلى العموم؛ إن بدت هذه الحالات والأرقام أقل من السنوات الماضية، إلا أنها في الواقع كانت ذات دلالة كبيرة، نظرًا لحجم السكان، والقيم الثقافية التقليدية الراسخة.[١٦٧] حيث كان الهدف؛ تحديد المبادئ الأساسية للمساواة بين (المرأة والرجل)، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز (القائم على النوع الاجتماعي)، ووضع إطار قانوني لجزر القمر يضمن حق المساواة، ويخضع لتحليل دقيق؛ لتحديد الأحكام التمييزية وتعديلها، بما يتماشى مع الصكوك الدولية والتشريعات الدستورية.[١٦٨]

واشتهرت جزر القمر؛ بكونها مركز عبور للمهربين، الذين ينقلون في الغالب النساء والأطفال عبر المحيط الهندي إلى دول أخرى، للعمل في الأعمال القسرية وغيرها. ما سلط الضوء على ديناميكيات الاضطهاد المعقدة التي واجهتها المرأة في جزر القمر. وأعتبر هذا أشد الأشكال قسوة وتطرفًا.[١٦٩] إلا أن البيانات المتعلقة بالاتجار بالنساء، واستغلالهن الجنسي في جزر القمر ظلت غائبة. إذ لم تكن ممارسة البغاء تتم إلا سرا. وافتقرت البلاد إلى تشريعات قانونية محددة، تمنع الاتجار بالنساء واستغلالهن؛ مع أن جزر القمر طرفا في (اتفاقية سيداو)

منذ عام ١٩٩٤، والتي نصت على أن:- (تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير اللازمة بما في ذلك التشريعات؛ لقمع جميع أشكال الرق والاتجار بالنساء أو استغلالهن في الدعارة).[١٧٠]

وفي ١٣ نيسان عام ٢٠١٨، قدمت اليونيسيف إلى (المجلس الوطني) في جزر القمر، مشروع قانون أجاز التصديق على بروتوكول (منع، وقمع، ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة؛ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية).[١٧١] وأكدت فيه على أن:- (من غير المرجح أن تتحسن الأوضاع في جزر القمر، فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، وتهميش المرأة وغيرها من المشاكل. حيث الفقر والفساد الحكومي المتفشي، والاعتماد على المساعدات الخارجية، وجميع التحديات التي يجب حلها؛ قبل أن تتمكن جزر القمر من الإيفاء بجميع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان).[١٧٢] وهذا ما توافق فيما بعد مع نص دستور جزر القمر المعدل في عام ٢٠١٨؛ في (ضمان الدولة لحقوق النساء والشباب والأطفال وذوي الإعاقة، وحمايتهم من قبل السلطات، ضد جميع أشكال العنف، والاستغلال، والاتجار، أو الإهمال).[١٧٣]

٢- المشاركة السياسية والعمل المؤسسي

تمتلك النساء في جزر القمر نفوذًا غير رسمي داخل المجتمعات. ومثلن مرجعا للثقة في مجتمعهن. ورغم أن النظام التقليدي يميل إلى استبعادهن من عملية صنع القرار على المستوى المحلي، ويمنعهن من دخول الساحات العامة، حيث يتخذ الرجال القرارات الهامة التي تتعلق بشؤون القرية؛ إلا أن موافقتهن غالبًا ما كانت ولا زالت ضرورية لتثبيت القرارات المتخذة في المجالس القروية التي يهيمن عليها الرجال. وهنّ في طليعة التغيير الاجتماعي، وحظين بدعم المغتربين أيضا.[١٧٤]

وحيث لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة السياسية بالتصويت أو الترشيح، خلال الحقبة الاستعمارية. وكرس هذا الحق في كل دساتير جزر القمر بعد الاستقلال. إذ أن دستوري جزر القمر للأعوام ١٩٧٨ و ١٩٩٢، اعترفا بحق المرأة في التصويت والتمثيل في الحكومة.[١٧٥] كما منحت الحقوق السياسية (المنصوص عليها في المواد ١ و٢ و٣ و٧ و٨ و ٩) من اتفاقية سيداو؛ النساء (الحق) بالمشاركة الفعالة في المجالات السياسية والعامة، وعدم التمييز ضدهن.[١٧٦] وأسهم نشوء الديمقراطية في جزر القمر وتحديدا بداية التسعينيات، في ظهور التعددية الحزبية، وانخراط العديد من النساء في النشاط السياسي؛ إلا أن المرأة في جزر القمر ظل تمثيلها ناقصًا في المناصب الانتخابية، ولعبت دورا محدودا في الحياة والمناصب السياسية، وهيئات صنع القرار.[١٧٧]

وبينما شغلت بعض النساء مناصب وزارية ومحلية؛ شكلت العوامل الجندرية والاجتماعية التقليدية والأوضاع السياسية، عوائق أمام وصولهن إلى المناصب العليا.[١٧٨] ففي تشرين الثاني عام ١٩٩٢ ترشحت اثنتا عشرة امرأة في الانتخابات التشريعية؛ ولكن لم تُنتخب أي منهن. وبعد حل الجمعية الوطنية في عام ١٩٩٣، ترشحت تسع نساء في انتخابات الجمعية التشريعية، غير أن امرأة واحدة فقط انتُخبت لعضوية مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ٣٣ مقعدًا،[١٧٩] وهي السيدة سيتو رغدة محمد، ولأول مرة في تاريخ البلاد السياسي.[١٨٠]

واعتقد بعض المراقبين الدوليين، أن الأعراف الاجتماعية والثقافية، ونقص الحوافز لضمان حماية حقوق المرأة السياسية بشكل فعال في جزر القمر؛ منعت (النساء) من المشاركة على قدم المساواة مع (الرجال). لذلك؛ تم اقتراح (حصص جندرية) لكنها لم تُنفذ، أو تُفرض بشكل كامل.[١٨١]

وبموجب دستور جزر القمر لعام ٢٠٠١؛ نصت (المواد ٤ و ١٦) منه في ظل الشروط التي حددها، وكذلك (المادة ١١٩) من قانون الأسرة، أن يكون الاقتراع عامًا، ومتساويًا، وسريًا. ويمكن أن يكون مباشرًا، أو غير مباشر. حيث يحق لجميع سكان البلاد من كلا الجنسين، التصويت والتمتع بحقوقهم المدنية والسياسية؛[١٨٢] تأكيدًا على الالتزام بالحقوق والمبادئ الأساسية، المنصوص عليها في (ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الأمم المتحدة). فضلًا عن الاتفاقيات الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق المرأة والطفل.[١٨٣] كما نصت (المادة ٣٤) منه، بحق المرأة في الترشح للانتخابات في الهيئات السياسية المحلية والوطنية. أما (المادة ٣٦)، فنصت على التمثيل العادل والمنصف للرجال والنساء في الحكومة. علاوة على ذلك؛ أكدت لجنة سيداو وجوب اتخاذ التدابير اللازمة؛ لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، سيما في مناصب صنع القرار، واعتماد (الحصص) تدابيرا مؤقتة وخاصة، وذلك؛ وفقًا (للمادة ٤) الفقرة أولا من الاتفاقية، والتوصية العامة للجنة (رقم ٢٥) لعام ٢٠٠٤. ومثلت تلك الخطوات جميعها؛ تقدمًا هامًا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.[١٨٤]

وفيما يتعلق بقانون (حقوق المرأة الإقليمي)، وقعت جزر القمر على (بروتوكول مابوتو Maputo Protocol) في ١٨ آذار ٢٠٠٤، وصدّقت عليه. ويُعدّ هذا البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ (الأداة القانونية الأكثر تقدماً في أفريقيا)، والتي فصّلت ووفرت مجموعة شاملة وعميقة من حقوق المرأة الأفريقية. كما غطت كافة جوانب

حقوقها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والثقافية، والبيئية. وركز هذا البروتوكول على حق المرأة في (المشاركة دون تمييز في جميع الانتخابات)، وعلى (تمثيلها المتساوي في العملية الانتخابية، وشراكتها المتكافئة مع الرجل في تنفيذ سياسات الدولة على جميع مستويات التنمية، وصياغة مشاريع القوانين، والوصول للمناصب الحكومية العليا). وتعزز هذا البروتوكول (الذي يُعتبر جديرًا بالثناء) بصكوك أخرى مثل؛ (الانتخابات، والحوكمة، والميثاق الأفريقي للديمقراطية).[١٨٥]

وازدادت نسبة النساء في مناصب السلطة القضائية بعد عام ٢٠٠٥.[١٨٦] وأكد (تقرير التنمية البشرية) الوطني لعام ٢٠٠٦، إلى أن نسبة مناصب القيادة والإدارة الحكومية (العليا) التي شغلتها النساء بلغت ٢٨%، مقارنةً ب ٧٢% للرجال. وبالمثل شغلت النساء نحو ٢٩% من المناصب الحكومية في (الرتب المتوسطة والإدارة الفنية التقنية)، مقابل نسبة ٧١% للرجال. مشيرا إلى أن مشاركة المرأة القمرية في صنع السياسات بقيت محدودة؛ على الرغم من تحسن الأوضاع.[١٨٧]

ومع ذلك؛ لاحظت اليونيسيف عام ٢٠٠٦ (أن مشاركة المرأة في صنع القرار لم تكن واضحة). وأفاد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) موضحا؛ (بأن تمثيل المرأة في المناصب القيادية العليا في جزر القمر كان ضعيفًا). ووفقا لتقرير (صندوق الأمم المتحدة للسكان) لعام ٢٠٠٧، كان من بين ١١ وزيرًا في حكومة الإتحاد، امرأة واحدة فقط،[١٨٨] وأشارت (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)، إلى أن نسبة المقاعد التي حصلت عليها النساء في البرلمان الوطني في جزر القمر، بلغت ٣ في المائة في عام ٢٠٠٨.[١٨٩]

وخلال انتخابات المجلس التشريعي والمحلي في كانون الأول لعام ٢٠٠٩، ترشحت خمسون امرأة قمرية كمرشحات رئيسيات واحتياط. وكان أغلبهن مدعومات من الأحزاب السياسية. وتدربن على مهارات القيادة، ما مكنهن من تأسيس شبكة للمشروع الذي يعنى بالنوع الاجتماعي، وبدعم من الأمم المتحدة.[١٩٠] وأُجريت الانتخابات التشريعية لكل من الجمعية الوطنية للاتحاد (البرلمان) ومجالس الجزر الثلاث. واعتُبرت هذه الانتخابات حرة ونزيهة بشكل عام. غير أن المرأة القمرية لم يكن لها أيضا أي تمثيل يذكر.[١٩١]

وفي شهري تشرين الثاني وكانون الأول عام ٢٠١٠، أُجريت انتخابات لاختيار رئيس جديد لإتحاد جزر القمر، بالإضافة إلى حاكم لكل جزيرة من الجزر الثلاث. وعلى الرغم من رصد بعض المراقبين لمخالفات كبيرة في جزيرة أنجوان؛ إلا أنها لم تكن كافية لتغيير النتيجة، وأيدت المحكمة الدستورية للإتحاد، النتائج النهائية للانتخابات على أن يتولى نائب الرئيس

السابق إكيليلو دونينين رئاسة اتحاد جزر القمر في بداية عام ٢٠١١. وعمل أكثر من عشرون حزبًا سياسيًا دون قيود، ولكن انتقدت حكومة الاتحاد علنًا. حيث كان تمثيل المرأة سياسيا في تلك الحكومة ضعيفا للغاية؛ إذ تم انتخاب امرأة واحدة فقط في الجمعية الوطنية للاتحاد، المؤلفة من ثلاث وثلاثون عضوًا،[١٩٢] وبالمقابل؛ لم تكن هناك أي امرأة في مجلس الوزراء على الرغم من أنه لا توجد قوانين تمنع فئات السكان المختلفة من التمتع بكامل الحقوق السياسية، وفرص المشاركة في الانتخابات؛ إلا أن المواقف التقليدية كانت تثني النساء عن المشاركة في السياسة.[١٩٣]

ومع استمرار أوجه عدم المساواة في تمثيل المرأة السياسي في جزر القمر؛ كان هناك تغيير طفيف في توزيع المناصب الحكومية العليا. فبين عامي (٢٠٠٠ و ٢٠١٠)، ارتفعت نسبة النساء في تلك المناصب من ٧.٤% إلى ٢١.٢%، أي بزيادة قدرها ١٣.٨%؛ وكما مبين في مقارنة الجدولين (٢) و (٣) في توزيع المناصب السياسية الرئيسية بحسب الجنس لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.[١٩٤]

جدول رقم (٢) توزيع المناصب السياسية الرئيسية بحسب الجنس لعام ٢٠٠٠

الفئة الاجتماعية المهنية	الرجال	النساء	المجموع
الوزراء ومن شابههم	١٥	١	١٦
حكام الجزر	٣	صفر	٣
المناصب السياسية الرئيسية الأخرى	٢١	٦	٢٧
نواب الاتحاد	٣٣	صفر	٣٣
الولاة ومستشارو الجزر	١٥	صفر	١٥
رؤساء البلديات	صفر	صفر	صفر
المجموع	٨٧	٧	٩٤

التقرير الوطني للتنمية البشرية، اتحاد حزر القمر، ٢٠٠٠.

الجدول رقم (٣) توزيع المناصب السياسية الرئيسية بحسب الجنس لعام ٢٠١٠

الفئة الاجتماعية المهنية	الرجال	النساء	المجموع
الوزراء ومن شابههم	١٠	مفوضتان في التخطيط وفي تعزيز قضايا النوع، (وليستا عضوين في مجلس الحكومة)	١٠
حكام الجزر	٣	صفر	٣
المناصب السياسية الرئيسية الأخرى	٣٠	٧	٣٧
نواب الاتحاد	٣٢	١	٣٣
الولاة ومستشارو الجزر	٥٠	١ (مستشارة للجزر)	٥٠
رؤساء البلديات	٨٧	٢	٨٩
المجموع	٢١٢	١٠	٢٢٢

محفوظات الجمعية الوطنية، إتحاد جزر القمر، ٢٠١٠.

ومع ذلك؛ بقيت مشاركة المرأة القمرية في صنع القرار على المستوى السياسي ضعيفة، وإن سجلت تغييرا هاما بالنسبة للحالة المبينة في الجداول. وفي انتخابات عام ٢٠١٥ لم تفز المرأة القمرية في التمثيل السياسي إلا بمقعدين فقط في المجلس التشريعي.[١٩٥] وظلت النساء تشغل نسبة ٣٪ من مقاعد (البرلمان القمري) في مجلس النواب مقابل ٩٧% للرجال. كما وبقي التفاوت كبيرا بين أعداد الرجال والنساء في جميع القطاعات الحكومية (السياسية والمناصب الإدارية العليا). وكان هذا يعتبر من العقبات الكبيرة التي واجهت تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة.[١٩٦]

وفي ٢٢ حزيران عام ٢٠١٧، صدر قانون (رقم ١٧) الذي أدخل التدابير اللازمة؛ لتعزيز المساواة بين الجنسين في الوصول إلى المناصب المُعيّنة والمنتخبة. حيث أقرّ (المجلس الوطني) مشروع قانون حدّد فيه حصة ٣٠% من المناصب الانتخابية والتعيين للنساء، إلا أنه لم يُفعّل.[١٩٧] وبعدها نظم (مكتب شؤون المرأة) حملات لتعزيز تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار. كما ظهر اتجاه جديد في أوساط الجالية التي في الخارج؛ (يسمح للنساء بفضل

مساهماتهن المالية الهامة، بالمشاركة في مجالس النبلاء).[١٩٨] وفي عام ٢٠١٨؛ نُشر كتاب عن عن مسيرة أثنى عشر امرأة قيادية وسياسية تم الترويج له بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.[١٩٩]

وبما أن دستور ٢٠١٨ المعدل، تضمن الفصل (الرابع والثلاثون) منه، إقرار حق المرأة في الوصول إلى هيئات التمثيل السياسية (محليا ووطنيا). وتضمن الفصل (السادس والثلاثون)، مبدأ التوزيع العادل والمنصف للمناصب بين الرجل والمرأة في تشكيل الحكومة؛[٢٠٠] لذا أسفرت انتخابات حكام الولايات فيما بعد عن انتخاب أول امرأة لمنصب (حاكم)، وهي سيتي فرواتا محودين Sitti Farouata Mhoudine، التي مثلت (جزيرة القمر الكبرى) في الجمعية الوطنية. وعضوية أربع نساء من أصل ٣٣ نائبا منتخبا في (مجلس اتحاد جزر القمر)؛[٢٠١] مقارنة بامرأة واحدة فقط، بين الأعضاء المنتخبين في الجمعية الوطنية السابقة.[٢٠٢] ما عكس سعي وعزم البلاد إلى وضع المرأة في صميم حوكمتها السياسية والاجتماعية. ودعم الجهود الرامية لتعزيز مشاركتها في هيئات صنع القرار.[٢٠٣]

وبما أن القانون في جزر القمر كفل مشاركة المرأة في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية)، التي سعت إلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع المجالات.[٢٠٤] وكفل لها الحق في تكوين الجمعيات الخاصة وضمانها. حيث لم تنص (المادة الأولى) من القانون الخاص بإنشاء الجمعيات،على أي تمييز بين الجنسين بشأن حرية إنشاء الجمعيات؛ لذا تزايدت مشاركة المرأة في جزر القمر في المجالات العامة. وانضمت إلى الجمعيات النسائية، وأصبحت على المستوى المحلي نشطة للغاية. كما ظهرت العديد من المنظمات النسائية على المستوى الوطني؛ لمناهضة الممارسات التمييزية ضد المرأة، والدفاع عن تمكينها. ونظمت سيدات الأعمال أنفسهن في جزر القمر، من خلال إنشاء جمعيات مثل؛ (جمعية سيدات الأعمال في جزر القمر عام ٢٠١٥)، أو (منظمة رائدات الأعمال في جزر القمر). وبالمثل تم إنشاء منصات سياسية عابرة للأحزاب؛ لرفع صوت المرأة القمرية في المجال السياسي، حيث لعبت دورًا فاعلًا لا سيما خلال الحملات الانتخابية.[٢٠٥]

ومع ذلك؛ ورغم نشاط المرأة الكبير على المستوى الشعبي، وفي برامج التوعية التابعة لمنظمات المجتمع المدني؛ ظلت مشاركتها في الحياة السياسية والانتخابية ضئيلة للغاية. ولم تشغل دورًا بارزا في المحافل الاقتصادية والدبلوماسية العليا مقارنة بالرجل، مع وجود فجوة هائلة بينهما. وكانت مشاركتها في العمل الحزبي أقل بكثير من مشاركة الرجل. كما أنها لم تشغل مناصب استراتيجيه أو مناصب صنع القرار في الأحزاب السياسية. واقتصر دورها على حشد

الناخبات والمهام التشغيلية فقط. كما بقيت نسبة النساء في البرلمان والمناصب المدنية منخفضة للغاية.[٢٠٦]

وكما ورد في التقرير الموضوعي ضمن الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في " تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "، من أن (النقص في تمثيل المرأة على مستوى ((صنع القرار السياسي))، يعود إلى المجتمع ألذكوري المتعصب في جزر القمر، ونقص تدريب النساء وتأهيلهن لشغل مناصب حكومية عليا، وانعدام ثقتهن بأنفسهن).[٢٠٧]

وأعتبر بعض المراقبين، أن انخفاض مستوى الوعي في جزر القمر، حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إضافة إلى المعايير الثقافية والممارسات العرفية التقليدية والاجتماعية السائدة التي قيدت أدوارها، والقوانين الوضعية التي بقيت حبرا على ورق؛ حالت دون مشاركتها السياسية الواسعة على قدم المساواة مع (الرجل).[٢٠٨]

الخاتمة:-

من خلال الدراسة توصلت الباحثة إلى عدد من الاستنتاجات، أبرزها:-

– تُحكم حقوق المرأة في جزر القمر؛ بمزيج من التشريع الإسلامي، والقانون المدني (الوضعي)، والعرفي (التقليدي). لذا أفرزت تعارضا بين النص التشريعي الرسمي والممارسة العرفية السائدة.

– أن بنية المجتمع القمري بما تضمنته من تداخل بين التقاليد ذات الجذور الأمومية الإفريقية والتأثيرات الدينية والاجتماعية؛ أنتجت صورة مركبة لمكانة المرأة؛ لتكون فاعل اقتصادي واجتماعي مهم في السوق والعمل الزراعي والقطاع غير الرسمي. لكن حضورها في المجال السياسي والعام، والتوظيف في القطاعين الخاص والرسمي ظل أقل من الطموح.

– ملاحظة الأمم المتحدة التزام جزر القُمر، بالمصادقة على عدد من مواثيق مبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة بالمرأة على المستويين الدولي والإقليمي؛ قد عزز تمتع المرأة بحقوقها. ومنها (اتفاقية سيداو، التي صادقت عليها عام ١٩٩٤). و(الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب)، الذي أعتمدته في ١١ تموز ٢٠٠٣ وغيرها؛ إلا أن تطبيقها الكامل على الواقع الوطني توقف على أدوات التنفيذ الداخلية.

– شروع حكومة جزر القمر (وبدعم من منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية)، بتنفيذ عدد من أحكام اتفاقية سيداو، التي كان من نتائجها؛ صدور قانون الأسرة في ٣ حزيران ٢٠٠٥ (الذي احتوى على العديد من الممارسات التمييزية) التي أدت إلى ضعف تطبيق الضوابط المتعلقة بالأسرة.

– إجراء دراسة مقارنة عام ٢٠٠٧ بين تشريعات جزر القمر واتفاقية سيداو؛ لقياس مدى مواءمة النصوص الدستورية معها، إذ جرت ملائمة بعض موادها بما يتوافق مع نصوص الاتفاقية؛ تحقيقا للتجانس بينهما.

– أقرار حكومة جزر القمر، النسخة المعدلة من إطار (عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) بين عامي (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)؛ التي تمثلت في "بناء القدرات المؤسسية والفردية، للحوكمة السياسية والاقتصادية، على أساس أولوية القانون، والمساءلة، والمساواة بين الجنسين". والموافقة على توصيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق المرأة؛ خلال الاستعراض الدوري الشامل في ١٣ أيار ٢٠٠٩.

– اعتماد توصية لجنة سيداو عام ٢٠١٨، بإنشاء (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)، وتزويدها بالموارد المالية والبشرية، وضمان استقلاليتها. ومحاولة تنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين، بما يتوافق ومبادئ حقوق الإنسان العالمية؛ ونظرًا لنقص التمويل، لم يبدأ العمل عليها. وبقيت هناك تحديات كبيرة أمام تمكين المرأة؛ كالثقل الاقتصادي والاجتماعي وهشاشته، والخلفية الثقافية الأبوية التي أخفاها النسب الأمومي.

– أن نصوص دستور جزر القمر لعامي ٢٠٠١، و٢٠١٨ المعدل من خلال التشريعات الدستورية، كفلت المساواة والحقوق والحريات لجميع المواطنين. ودعمت حقوق المرأة في قوانين العمل والصحة والتعليم و(قانون الأسرة ٢٠٠٥)، بما يضمن المساواة في التوظيف والأجور وفي جميع القطاعات، والاستقلالية في الزواج. وازداد عدد النساء في البرلمان، وتضائل معدل العنف الأسري. إلا أن المرأة القمرية ظلت تواجه جملة من التحديات، مثل استمرار بعض الأعراف التمييزية والممارسات التقليدية الاجتماعية ضدها؛ كعدم توثيق الزواج، وارتفاع كلفة التقاضي، وضعف الوعي القانوني، والتمثيل والمشاركة السياسية والاقتصادية. وبقيت المساواة (وعلى جميع المستويات) بعيدة المنال؛ رغم أنها بدأت تكتسب زخماً ملحوظا. وفي المقابل؛ استمر تنظيم معظم شؤون الأحوال الشخصية وفقًا (للتشريع الإسلامي).

– دعم الجداول الإحصائية الاستنتاج الذي يوضح الهشاشة الاقتصادية، والتفاوت في التعليم بين الذكور والإناث، ومحدودية التمثيل السياسي للمرأة؛ رغم وجود مؤشرات لتحسن تدريجي، ولكنه كان ضعيفا وبطيء.

– ارتباط جوهر الإشكال في الانتقال من الحقوق النصية القانونية إلى الحقوق الفعلية؛ بتعدد المرجعيات القانونية، والهوة في مواءمة التشريعات وتطبيقها الفعلي على الواقع المعيشي والاجتماعي للمرأة القمرية. مثل تطبيق قوانين (الإعالة، النفقة، الإرث، والحضانة). وكذلك

ضعف آليات التنفيذ، والإمكانيات والقدرات المؤسسية التي تدعم تطوّر السياسات العامة؛ ما جعل الحقوق معلنة أكثر من كونها واقعا مطبقا.

– أن تمكين المرأة في جزر القمر، لا يختزل في إصلاح النصوص والتعديلات الدستورية وحدها؛ بل بمقاربة شمولية تربط بين التشريع وبين الوعي المجتمعي والمؤسسات لتفعليه وتطبيقه. إذ أن السياق السياسي والاجتماعي لجزر القمر، أنتج بيئة حدت من فرص تمكين المرأة، وجعلت حقوقها تتأرجح بين النصوص الرسمية، وبين قدرة الدولة والمجتمع على إنفاذها عمليا، وترجمتها إلى واقع ملموس.

الهوامش

[١]–وهو الاسم الرسمي الحالي لهذه الجزيرة. لكننا سنستخدم الاسم المختصر لها في عموم البحث، المعروف (بجزر القمر)؛ التي تقع في المحيط الهندي، بين الساحل الأفريقي ومدغشقر. وهي جمهورية عربية إسلامية، ودولة دستورية متعددة الأحزاب. وعاصمتها موروني. حصلت على استقلالها من فرنسا عام ١٩٧٥. وانضمت إلى الجامعة العربية عام ١٩٩٣. وتتكون بالأساس من أربع جزر رئيسية، وهي؛ (القُمر الكبرى Grande Comore وأنجوان Anjouan، وموهيلي Mohéli، ومايوت Mayotte). ولكن؛ بحلول عام ٢٠٠٢، شكل هذا الاتحاد من الجزر الثلاث فقط، (التي تتمتع بالحكم الذاتي)، عدا الجزيرة الرابعة "مايوت"؛ التي بقيت تحت السيادة الفرنسية، بالرغم من استقلال الإتحاد، وانضمامه إلى السيادة الدولية. واللغات الرسمية التي تتحدث بها جزر القُمر هي؛ اللغة العربية، والوطنية القمرية " الشيكومورو "، والفرنسية. للمزيد ينظر:–

- Abdallah Mourtadhoi- Mayotte under de Facto Sovereignty vs de Jure Sovereignty: The Franco-Comorian Territorial Dispute on Mayotte, Vol. V, Issue 7, pp.(2984-3012), European Academic Research, School of Law, Zhongnan University of Economics and Law, Wuhan, October, 2017, pp. 2987- 2988; Woman laws at Comoros, Law Gratis Company LG, 02 Apr. 2025,132; Union of the Comoros: Poverty Reduction and Growth Strategy Paper (Review of the Second Year of Implementation 2011), International Monetary Fund Country Report No. 13/39, Publication Services: International Monetary Fund, Washington, February 2013, p.1

–وينظر:– فراس عبد الجبار، جمهورية القُمر الاتحادية الإسلامية (دراسة في الجغرافية السياسية)، العدد (٣٣)، الصفحات (٣٠٣– ٣٢١)، مجلة ديالى، ٢٠٠٩، ص١.

[2] -Comoros Human Rights Report 2010, Informing humanitarian Worldwide 24/7- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), US DOS, 25 Aug 2011, p.1.; 31- Ali Mohammed Youssouf, Coastal Livelihoods In The Union of Comoros, Detailed Sector Reports, Nairobi Convention, 24 Nov. 2008, p. 305.

[٣]– وبالرغم من صغر مساحتها وقلة عدد سكانها؛ تعد جزر القُمر من أعلى الكثافات السكانية في أفريقيا. وهي دولة ذات سيادة، تتمتع جزرها بقدر كبير من الحكم الذاتي. وهي عضو في جامعة الدول العربية والإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

Fatouma Abdallah, Gender equality and empowerment through access to land, inheritance and natural resources in the Comoros, Ministry of Environment, Comoros. 2018,p.4.

[4]-Comoros: Main navigation, Country Fact Sheet, UN Women Data Hub, The Women Count Data Hub & Women Count programme, New York, 2024. https://data.unwomen.org/country/comoros

[٥]– وبلغ عدد سكان جزر القمر في عام ٢٠٢٥؛ بنحو882,847 نسمة، وكان أكثر من ٥١% منهم (من النساء). ينظر:–

Youssouf, Coastal Livelihoods In The Union of Comoros, p. 306.

[6]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, SSA-Verite-Country-Report-Comoros, SADC Business Council: Verite, Fair Labor. Worldwide, May 2021, p.4.

[٧]– خالد مصطفى فهمي، حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي(دراسة مقارنة)،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،٢٠٠٧، ص ٢١؛ إبراهيم نيدهوار، المرأة القمرية والمشاركة السياسية في ظل أنظمة القيم السائدة في البلاد، موقع من جزر القمر، ٩ آذار ٢٠٢٢، ص١

[8] -Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, p.2.

[9]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Combined initial, second, third and fourth periodic reports of States parties, 21 September 2011,p.5, 8.

[١٠]– وهي معاهدة دولية ضمن معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٧٩. وهدفها القضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المجالات، وتعزيز حقوقها في المساواة والعدالة. ٢٩– اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ينظر للرابط أدناه:–

https://ar.wikipedia.org/wiki/

[١١]– International Justice Resource Centre (IJRC), Country Factsheet Series, Non-governmental organization, September 15, 2017, p.2.

[١٢]–حسام يحيى، حقوق المرأة في المواثيق الدولية (رسالة ماستر غير منشورة في الحقوق، القانون الدولي وحقوق الإنسان)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦، ص٤٣.

[13]-Rahamatou Goulam Badoro, (Statement by Mrs. Rahamatou Goulam Badoro, Co-founder and Honorary President UPR PRE-Sessions on Gender- Based Violence),Oral Statement UPR Pre-Sessions on Comoros, Geneva, 15 February 2024, p.2.

[١٤]– في أن "تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، لتنظر اللجنة في التدابير الإدارية والتشريعية والقضائية وغيرها التي اتخذتها في تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، والتقدم الذي أحرزته في هذا الصدد". ينظر:–

- United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18, p.3.

[15]- Ibid., p.8.

[١٦]–وهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. تعنى بموضوع السكان، وحقوق الإنسان، وتعزيز الصحة الإنجابية، ودعم النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ينظر صندوق الأمم المتحدة للسكان في الرابط أدناه:–
https://www.unfpa.org/ar

[١٧]– حقوق المرأة.. جزر القمر الأفضل ومصر الأسوأ، مقال تم نشره في تشرين الثاني ٢٠١٣، أبوظبي – سكاي نيوز العربية، ص١. لمزيد من التفاصيل؛ ينظر للرابط أدناه:–
https://www.skynewsarabia.com/varieties/471928–

[١٨]– الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الردود على قائمة القضايا والمسائل المطروحة في ظل عدم وجود تقارير أولية ودورية، جزر القمر، الدورة التاسعة والأربعون، ١١ – ٢٩ تموز ٢٠١١، ص٥.

[١٩]– Badoro, Statement by Mrs. Rahamatou Goulam Badoro, p.2.

[٢٠]– حقوق المرأة.. جزر القمر الأفضل ومصر الأسوأ، ص٢.

[21]- Gender Justice & Equality before the law: Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region, United Nations Development Programme (UNDP), New York, 2019, p.29,109.

[٢٢]– وهو من ضمن وثائق منظمة الوحدة الأفريقية. للمزيد؛ ينظر:–

- International Justice Resource Centre (IJRC), Country Factsheet Series, p.1; The Effects of the US Foreign Aid Freeze on Freedom House, Comoros: Freedom in the World 2019 Country Report, Freedom House weekly newsletter Organization, Freedom House Oorganization, NGO, USA, 2026, p.13.

-https://au.int/sites/default/files/treaties/37077-treaty charter_on_rights_of_women_in_africa.pdf.

[23]-A guide to the African human rights system: Celebrating 30 years since the entry into force of the African Charter on Human and Peoples' Rights 1986 - 2016, Centre for Human Rights, Faculty of Law, University of Pretoria, Pretoria University Law Press, 2016, p.1.

[24]- 2023 Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, (Archived Content 2021-2025), United States Government, 22 April 2024, Released online, January 20, 2021 - January 20, 2025, p.2.

[25]- Badoro, Statement by Mrs. Rahamatou Goulam Badoro, p.2.

[26]- International Justice Resource Center (IJRC), Country Factsheet Series, p.2.

[27]-United Nations, A General Assembly, 19 March 2009, Human Rights Council, The Office of the High Commissioner for Human Rights, In Accordance With Paragraph 15(B) of The Annex To Human Rights Council Resolution 5/1, Working Group on the Universal Periodic Review, Fifth session, Geneva, 4-15 May 2009, p.4.

[28]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18, p.3.

[29]- Ibid., pp.8-9.

[30]-United Nations, Human Rights, Office of the High Commissioner, (Committee on the Elimination of Discrimination against Women, considers report of the Comoros), Press Releases Treaty Bodies, 10 October 2012, p.5;United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, (Concluding observations on the initial to fourth periodic reports of Comoros, adopted by the Committee at its fifty third session, 1-19 October 2012), 8 November 2012, p.4.

[31]-Ibid., pp.2-3.

[٣٢]– ولكن حتى كانون الأول عام ٢٠٢٠؛ لم تتوفر سوى نسبة ٢٨.٨% من المؤشرات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة من جانب النوع الاجتماعي، مع وجود ثغرات في المجالات الرئيسية؛ لا سيما؛ (مؤشرات سوق العمل الرئيسية)، مثل فجوة الأجور بين الجنسين، و(مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، و(الرعاية المنزلية غير المدفوعة الأجر). علاوة على ذلك؛ افتقرت العديد من المجالات، مثل (التحرش الجنسي والجسدي، وحصول المرأة على الأصول؛ ((بما في ذلك الأراضي))، والنوع الاجتماعي والفقر، والنوع الاجتماعي والبيئة)، افتقرت إلى منهجيات قابلة للمقارنة (للرصد المنتظم). ويُعدّ سدّ هذه الثغرات في بيانات النوع الاجتماعي أمرًا بالغ الأهمية؛ لتحقيق التزامات (أهداف التنمية المستدامة) المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جزر القمر .ينظر:–

- Saadia Zahid, Global Gender Gap Report, Insight Report July 2022, World Economic Forum, Non-Governmental Organization, Geneva, 2022, p.2; Abdallah, Gender equality and empowerment through access to land,

[33]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, National report submitted in accordance with paragraph 5 of the annex to Human Rights Council resolution 16/21, Comoros, Thirty-second session, 21 January–1 February 2019, pp.11-13.

[34]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18, p.11.

[35]-Status of Human Rights in Comoros, 46th Session of The Universal Periodic Review, UPR Submission, European Centre for Law and Justice (ECLJ), NGO, Sep. 19, 2023, pp.1-4.

[36]-United Nations, Human Rights, Office of the High Commissioner, (Committee on the Elimination of Discrimination against Women, p.2.

[37]-Ibid, pp.1-5,7.

[38]-Youssouf, Coastal Livelihoods In The Union of Comoros, p.1;

[39]- Comoros – 2022 Full Country Dossier , Documents of World Watch Research, Open Doors International, Non-Governmental Organization, February 2022, p.9.

[40]- United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, p.11.

[41]-Ibid, p.10.

[42]-Human Rights Council 2018 - 2020, Australian Mission to the United Nations, Universal Periodic Review Working Group – 32nd Session, Universal Periodic

Review of Comoros, Statement by Australia, Australian Government Department of Foreign Affairs and Trade, Geneva, 2020,p.13.

–اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ينظر للرابط أدناه:–
https://ar.wikipedia.org/wiki/

[43]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, pp.10-11.

[44]-Sadie Virgin, Empowering Women In Comoros: Rights and Opportunities, The Borgen Project organization, Non-Governmental Organization, The Huffington Post, August 3, 2024, p.5.

[45]-Comoros: Women, Business and the Law (WBL 2024), World Bank Group, 2024, p.13.

[46]-Abdallah, Gender equality and empowerment through access to land, pp.6-8.

[47]-Badoro, Statement by Mrs. Rahamatou Goulam Badoro, p.3.

[٤٨]–الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، ص٥.

[٤٩]– فوفقا للقوانين المدنية وبعض القوانين العرفية في جزر القمر؛ تمتعت النساء بحقوق متساوية مع الرجال، في مسائل الميراث. وتُعتبر الثقافات المحلية في جزيرتي موهيلي وغراند كومور(القمر الكبرى) أموميّة، إذ تمتلك النساء (جميع الممتلكات الموروثة) قانونا. إلا أن هذا الأمر، تعارض مع تطبيق الشريعة الإسلامية، تزامنا مع بعض الأنظمة الأخرى. وهذا ما حدد بعض تفسيرات المساواة بين الجنسين. كما كان ضعف نظام تسجيل الأراضي، وصعوبة حصول النساء على القروض أحيانا؛ قد شكل عائقا أمام حقهن في امتلاك الأراضي. ينظر:–

-Towards A more United & Prosperous Union Of Comoros: Systematic Country Diagnostic, Public Disclosure Authorized ,World Bank, Washington, 2019-05-31, pp.12-14.

[50]-Virgin, Empowering Women In Comoros, p.2.

[51]-Union of the Comoros: Poverty Reduction and Growth Strategy Paper, p.9.

[52]-Comoros – 2022 Full Country Dossier , Documents of World Watch Research, p.13.

[٥٣]– وفيما يتعلق بآراء الخبراء في مجموعة البنك الدولي، حول (حرية التنقل وحقوق المرأة في الملكية والميراث)، فقد حصلت جزر القمر على أعلى تقييم (١٠٠ من ١٠٠) ضمن مؤشر المرأة والأعمال والقانون لعام ٢٠٢٤، (Women, Business and the Law)، وهو أعلى من المتوسط الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء. ينظر:–

-Women's Political Participation, Africa Barometer 2021, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2021, p.2.

[54]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, p.٢, 28.

[55]- Abdallah, Gender equality and empowerment through access to land, p.11.

[56]- Ibid., p.12.

[57]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, p. 32.

[٥٨]– فراس عبد الجبار، جمهورية القُمر الاتحادية الإسلامية، ص١ و ٣–٥.

[59]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, p.112.

[60]-Comoros: Women, Business and the Law, p.14.
[61]- Drought Resilience Profiles– Comoros, Southern Africa: Drought Resilience Initiative, European Commission, Brussels, Nov. 10, 2021, pp.1-2.
[62]-Abdallah, Gender equality and empowerment through access to land, p.10.
[63]- Ibid., pp.10-11.
[64]-Union of the Comoros: Poverty Reduction and Growth Strategy Paper, p. 9.
[٦٥]– الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، ص ص٣–٤.
[٦٦]– فراس عبد الجبار، جمهورية القُمر الاتحادية الإسلامية، ص٢.
[67]-Virgin, Empowering Women In Comoros,p.4.
[68]-Comoros Human Rights Report 2010, Informing humanitarian Worldwide 24/7,p.2; United Nations, A General Assembly, Human Rights Council, 19 March 2009, p.5.
[69]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, pp.79-80.
[70]-Ibid., p.80.
[71]-Central Intelligence Agency- The World Fact book, available at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook
[72]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, p.78.
[٧٣]–Ibid; p.47; حقوق المرأة.. جزر القمر الأفضل ، ص١٦
[74]-Virgin, Empowering Women In Comoros, p.4.
[75]-United Nations, A General Assembly, Human Rights Council, 19 March 2009, p.5.
[76]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, p.7.
[77]-United Nations, A General Assembly, Human Rights Council, 19 March 2009, p.7.
[78]-Abdallah, Gender equality and empowerment through access to land, p.9.
[79]-Virgin, Empowering Women In Comoros,p.3.
[80]-Ibid., pp.3-4.
[81]-Comoros – 2022 Full Country Dossier , Documents of World Watch Research, p.12; Abdallah, Gender equality and empowerment through access to land, p.9.
[82]-Towards A more United & Prosperous Union Of Comoros: Systematic Country Diagnostic, p.13.
[83]-The Effects of the US Foreign Aid Freeze on Freedom House, Comoros,pp.3-4;Virgin, Empowering Women In Comoros, p.5.
[84]-United Nations, A General Assembly, Human Rights Council, 19 March 2009, p.6.
[85]-Badoro, Statement by Mrs. Rahamatou Goulam Badoro, p.3;
[86]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, p.15.
[87]-The Effects of the US Foreign Aid Freeze on Freedom House, Comoros, p.4.
[88]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, p.48.

[89]-United Nations, A General Assembly, Human Rights Council, 19 March 2009, p.12.
[90]-Comoros – 2022 Full Country Dossier , Documents of World Watch Research, p.9.
[91]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, p.16;Comoros: Main navigation, Country Fact Sheet, p.2.
[92]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, p.9.
[93]-Comoros: The Freedom of Thought Report, Humanists International, Non-Governmental Organization, licensed under a Creative Commons, Attribution-ShareAlike 4.0, International License, 30 May 2023, p.3; Comoros – 2022 Full Country Dossier , Documents of World Watch Research, p.9.
[94]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18,p.37.
[٩٥]– وتُعدّ هذه الممارسة مثيرة للجدل في مجتمعات غير عربية أو إسلامية، وتعتبر مخالفة لأحكام اتفاقية (سيداو) أيضا. لذلك؛ سعى بعض دعاة المساواة بين الجنسين، إلى إحداث تغييرات قانونية (ونادوا بحماية حقوق المرأة داخل إطار الزواج). ينظر:–الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، ص٥.
[96]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, p.9.
[٩٧]– الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، ص٥.
[98]-Comoros – 2022 Full Country Dossier , Documents of World Watch Research, p.9.
[99]-Virgin, Empowering Women In Comoros,p.4.
[100]-Comoros: The Freedom of Thought Report, Humanists International, p.3; Central Intelligence Agency -The World Fact book, p.15. available at:- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook
[101]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, p.14.
[102]-Comoros: The Freedom of Thought Report, Humanists International, p.3.
[103]-Abd Elrahman& Elzahi Saaid Ali, Empowering women through financial inclusion: Some evidence from Comoros. International Journal of Asian Social Science, 9(2): pp. (256-270), Islamic Research and Training Institute, AESS Publications, Saudi Arabia, 13 March 2019, p.261.
[104]- Ibid., p.262.
[105]- United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under, p.24.
[106]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, p.8.

[107]- Sophie Blanchy, Women in Comoros, Laboratoire d'ethnologie et de sociologie comparative, Centre National de la Recherche Scientifique, N.d., p.16.

[١٠٨]–الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، ص٣.

[109]-Shafika Isaacs & Florence Ngombo, Survey of ICT And Education In Africa: Comoros Country Report, ICT in Education in the Comoros, April 2007, p.12.

[110]-Union of the Comoros: Poverty Reduction and Growth Strategy Paper,p.9.

[111]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 19 February 2024, National report submitted pursuant to Human Rights Council resolutions 5/1 and 16/21, Comoros, Forty-sixth session, 29 April–10 May 2024, p.60.

[112]-United Nations, World Health Organization, Human Reproduction Programme (HRP.), World Bank, Country Profile: Comoros, Last Updated: 17 May 2022,p.6.

[113]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 19 February 2024, p.61.

[١١٤]– ووفقًا لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠؛ قدّر مكتب (صندوق الأمم المتحدة للسكان) في جزر القمر، عدد وفيات الأمهات؛ بـ (٧٢ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية).ينظر:-

(2023) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, p.11.-

[115]-(2021) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, (Archived Content 2021-2025), United States Government, 12 April 2022, Released online, January 20, 2021 - January 20, 2025, p.16.

[116]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 19 February 2024, p.61.

[117]-Union of the Comoros: Poverty Reduction and Growth Strategy Paper, p.9.

[118]-United Nations, World Health Organization, Human Reproduction Programme,pp.2-3.

[119]-Isaacs & Florence Ngombo, Survey of ICT And Education In Africa: Comoros Country Report, pp.9-10.

[120]-Comoros: Main navigation, Country Fact Sheet, p.1.

[121]-(2021) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, p.16.

[122]-Ibid., p.16.

[123]-Dr.France Viljoen & Susan Precious, (A Review of Regional and National Human Rights Based HIV and AIDS Policies and Frameworks in Eastern and Southern Africa),UNDP-OHCHR Joint Initiative for Eastern and Southern Africa, September 2006, Regional Service Centre, 2007, p.28.

[124]-Ibid., p.29.

[125]-Isaacs & Florence Ngombo, Survey of ICT And Education In Africa: Comoros Country Report, p.3.

[126]-Leticia Cox, Right to Education, Country Review: Comoros, Submission to the Universal Periodic Review of the United Nations Human Rights Council 4th Cycle – 46th Session, Submitting Organization: Broken Chalk, October 2023, p.7.

[127]- Isaacs & Florence Ngombo, Survey of ICT And Education In Africa: Comoros Country Report, pp.3-4.

[128]- Ibid., p.4.

[١٢٩]– وبما أن قوانين الدستور في جزر القمر، نصت على (حرية التجمع وتكوين الجمعيات)؛ إلا أن الحكومة لم تحترم هذا الحق دائمًا. ففي ٨ شباط عام ٢٠٠٧، استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق مسيرة في موروني شارك فيها طلاب ومعلمون ومعلمات؛ احتجاجًا على السياسة التعليمية في البلاد. وكان الطلاب ينظمون مسيرات دعمًا للمعلمين في نزاع حول التعويضات وعدم دفع الرواتب. ينظر:-

-Constitution of the Union of the Comoros 2018, Global Gender Equality Constitutional Database, UN Women, Africa Countries , 2018, 5.

[130]-Cox, Right to Education, Country Review: Comoros, p.8.

[131]-Elrahman& Elzahi Saaid Ali, Empowering women through financial inclusion: Some evidence from Comoros, p. 267.

[132]-Cox, Right to Education, Country Review: Comoros, p.7.

[133]-Isaacs & Florence Ngombo, Survey of ICT And Education In Africa: Comoros Country Report, p.4.

[134]-Ibid., p.5.

[135]-(2019)Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Government, 11 March 2020, Released online, January 20, 2021 – January 20, 2025, p.18.

[136]-Elrahman& Elzahi Saaid Ali, Empowering women through financial inclusion: Some evidence from Comoros, p. 268.

[137]-Virgin, Empowering Women In Comoros: Rights and Opportunities, p.4.

[138]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, p.11,108.

[139]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, p.7.

[140]-Virgin, Empowering Women In Comoros: Rights and Opportunities, p.4, 11.

[١٤١]– وقُدِّر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فقط، للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا بنسبة ٧٧.٧% في عام ٢٠٢٠، مقارنةً بنسبة ٧٣.٢% في عام ٢٠١٢. وبما يقارب من (٨ من كل ١٠ رجال) بنسبة (٨١.٤%)، مقارنةً بما يقارب من (٧ من كل ١٠) بنسبة (٧٣.٩%) من النساء. ينظر:-

-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, p.13.

[142]-Cox, Right to Education, Country Review: Comoros,p.3-6,9.

[143]-Elrahman& Elzahi Saaid Ali, Empowering women through financial inclusion: Some evidence from Comoros, p.269.

[١٤٤]– ويشير إلى المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية لها، والوضع الوظيفي، ومكان الإقامة، ورئاسة الأسرة، والتركيبة العمرية، حيث تهيمن الفئة الشابة على العينة. ومعلومات الجدول مستمدة من بيانات استبيانات الشمول المالي المهيكلة من المصدر نفسه .

-I bid ., p.270.

[145]-Towards A more United & Prosperous Union Of Comoros: Systematic Country Diagnostic,p.14; Union of the Comoros: Poverty Reduction and Growth Strategy Paper,p.9.

[146]-(2019) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, p.12.

[147]-Isaacs & Florence Ngombo, Survey of ICT And Education In Africa: Comoros Country Report, p.10.

[١٤٨]– الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، ص٢.

[١٤٩]– المصدر نفسه، ص ص ٢–٣.

[150]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18, p.31.

[151]-United Nations, A General Assembly, Human Rights Council, 19 March 2009, p.5.

[152]-(2019) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, p.12.

[153]-Ibid., p.14.

[154]-Union of the Comoros: Poverty Reduction and Growth Strategy Paper, p.9,11.

[155]-Comoros Human Rights Report 2010, Informing humanitarian Worldwide 24/7, p.9.

[156]-Ibid., pp.9-10;Towards A more United & Prosperous Union Of Comoros: Systematic Country Diagnostic, p.14.

[157]-Comoros Persecution Dynamics, Documents of World Watch Research, Open Doors International, Non-Governmental Organization, the World Christian Database, January 2025, p.4.

[158]-United Nations, A General Assembly, Human Rights Council, 19 March 2009, p.5,10.

[١٥٩]– وهي منظمة غير حكومية؛ هدفها المساهمة في مكافحة أشكال العنف ضد النساء والأطفال في جزر القمر. وشاركت هذه المنظمة بانتظام في عملية تطوير الاستعراض الدوري الشامل، حول العنف القائم على النوع الاجتماعي منذ عام ٢٠١٣ في جزر القمر. وكانت السيدة رحمة غولام بادورو Rahamatou Goulam Badoro، المؤسس (والمشارك) فيها، وكذلك الرئيسة الفخرية لهذه (المؤسسة) في عام ٢٠٢٣. ينظر:– -Badoro, Statement by Mrs. Rahamatou Goulam Badoro, p.1,7.

[160]-Ibid., p.3.

[161]-Ibid., pp.3-4.

[162]-Comoros: Women, Business and the Law, p.13.

[163]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, p.23.

[164]-Comoros's Constitution of 2018, The complete Constitution Excerpts of Texts from The Repository of The Comparative Constitutions Project, 27 Apr. 2022,pp.18-20; United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, p.14.

[١٦٥]–وبدعم من اليونيسف؛ أعدت (لجنة النوع الاجتماعي) مجموعة من النصوص التشريعية المتعلقة بحماية حقوق النساء والأطفال في جزر القمر. كما نُفذت حملة للتوعية، ونشرت (اتفاقية منظمة العمل الدولية)، بشأن العنف والتحرش (رقم ١٩٠) في عام ٢٠١٩ أيضا. وأجرت مسح وطني للبيانات الأساسية للمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز في الأنشطة الرامية إلى منع العنف ضد (النساء والأطفال)، والتصدي له.ينظر:–

-Ibid., pp.13-14.

[166]-(2023) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, p.10.

[167]-Goulam Badoro, (Statement by Mrs. Rahamatou Goulam Badoro, pp.3,25.

[168]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, pp.14-15.

[169]-Comoros Persecution Dynamics, Documents of World Watch Research, p.21.

[170]-The Effects of the US Foreign Aid Freeze on Freedom House, Comoros, pp.2-3.

[١٧١]– حسب المادة (٣٨) من البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة اعتمد في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٠٠. (مجموعة معاهدات الأمم المتحدة). ينظر:–

-https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/protocol-preventsuppress-and-punish traffic-persons.

[172]-The Effects of the US Foreign Aid Freeze on Freedom House, Comoros, p.6.

[173]-Comoros: Women, Business and the Law, p.14;Constitution of the Union of the Comoros 2018, Global Gender Equality Constitutional Database, p.32.

[174]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, pp.47-48.

[١٧٥]–عبد الجبار، جمهورية القُمر الاتحادية الإسلامية، ص7؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ينظر للرابط أدناه:–

https://ar.wikipedia.org/wiki/

[١٧٦]– نيدهوار، المرأة القمرية والمشاركة السياسية في ظل أنظمة القيم السائدة في البلاد، ص١؛

-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18, p.5.

[177]-Blanchy, Women in Comoros, Laboratoire d'ethnologie et de sociologie comparative, p.27.

[178]-Women's Political Participation, Africa Barometer 2021, p.27;

–الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، ص٤.

[179]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18, p.15.

[١٨٠] – نيدهوار، المرأة القمرية والمشاركة السياسية في ظل أنظمة القيم السائدة في البلاد، ص١

[181]-Central Intelligence Agency - The World Fact book, p.12;

–الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، ص ص ٤–٥.

[182]-Comoros's Constitution of 2001, Peace Agreement, PA-X Peace Agreements Database, Edinburgh, 23 Dec. 2001, p.9.

[183]-Comoros, Promoting and Strengthening The Universal Periodic Review, Responses to Recommendations, Review in the Working Group in UN: 13 May 2009, Adoption in the Plenary: 25 September 2009, p.2,25.

[184]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, p.6; Comoros: Women, Business and the Law,p.13.

[١٨٥]– وكان الهدف من (بروتوكول مابوتو)؛ هو تحقيق إنفاذه وتصديقه الكامل بحلول عام ٢٠١٥، ومن ثم إدماجه في التشريعات الوطنية بحلول عام ٢٠٢٠. حيث وقّعت عليه ٤٩ دولة من أصل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ثم صادقت عليه ٣٤ دولة، من ضمنها جزر القمر.

-Human Rights Council 2018 - 2020, Australian Mission to the United Nations, p.27.

[١٨٦]– وتجدر الإشارة إلى بروز أوائل المحاميات والقاضيات اللواتي تميزن في جزر القمر و(إفريقيا أيضا). متمثلات؛ بنموذج السيدة بنتي Ms. Binti، التي أصبحت عام ١٩٦٧ أول قاضية في جزر القمر. والسيدة حريمية أحمد Harimia Ahmed، التي شغلت منصب رئيس مجلس نقابة المحامين في جزر القمر، لدورات ثلاث متتالية منذ عام ١٩٦٨. وأول محامية مارست عملها منذ عام ١٩٩٤. ووزيرة للعدل لعام ٢٠٠٧. وقنصلا فخريا عام ٢٠١٢ أيضا. وخلال مسيرتها؛ دافعت حريمية عن شخصيات بارزة ومهمة في البلاد. أما السيدة زمزم إسماعيل Zamzam Ismaël؛ فكانت أول امرأة في جزر القمر شغلت منصب المدعي العام في محكمة فومبوني Tribunal de Fomboni عام ٢٠١٢. وجميع هؤلاء النسوة، كن يعتبرن الأوائل في بلادهن، واللاتي حصلن على درجة في القانون، وحققن تميزًا في مجال تعليمهن وعملهن وتبوأن أعلى المناصب الحكومية.

-List of the first female lawyers and judges in Africa, Wikimedia list page From Wikipedia, the free encyclopaedia.
https://www.wikiwand.com/fr/articles/Liste_des_premi%C3%A8res_femmes_avocates_et_juges_en_Afrique

[187]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18, pp.13-14.

[١٨٨]– فحينما تم انتخاب أحمد عبد الله محمد سامبي، رئيسًا لاتحاد جزر القمر في عام ٢٠٠٦، وصف بعض المراقبون الدوليون الانتخابات، بأنها (انتخابات حرة ونزيهة بالعموم. وأول انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة في تاريخ البلاد). ومع ذلك؛ استخدمت قوات الأمن الحكومية الهراوات والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي؛ لتفريق مظاهرات حدثت في موهيلي يومي ١٦ و١٧ آذار، و٢٣ نيسان ٢٠٠٧؛ احتجاجًا على (سياسة الحكومة الانتخابية). إذ فقدت السيدة نفيسة عبد الحفّار جنينها، بعد تعرضها لاعتداء من قبل قوات الأمن خلال المواجهات. وأصيب عدد آخر من الأشخاص. ولم يُجرَ أي تحقيق حتى نهاية العام.

–Comoros Human Rights Report 2010, Informing humanitarian Worldwide 24/7,pp.1-6.

[189]-Women's Political Participation, Africa Barometer 2021, p.16.

[190]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, p.15.

[191]-Status of Human Rights in Comoros, 46th Session of The Universal Periodic Review, p.24.
[192]-Comoros Human Rights Report 2010, Informing humanitarian Worldwide 24/7,p.8.
[193]-Comoros's Constitution of 2018, The complete Constitution Excerpts of Texts from The Repository of The Comparative Constitutions Project, p.21; Towards A more United & Prosperous Union Of Comoros: Systematic Country Diagnostic, p.5.
[194]-United Nations, Human Rights, Office of the High Commissioner, (Committee on the Elimination of Discrimination against Women,p.24;
– التقرير الوطني للتنمية البشرية، اتحاد حزر القمر، لعام ٢٠٠٠؛ محفوظات الجمعية الوطنية، إتحاد جزر القمر، لعام ٢٠١٠.
[195]-Towards A more United & Prosperous Union Of Comoros: Systematic Country Diagnostic, p.5.
[196]-Virgin, Empowering Women In Comoros: Rights and Opportunities, p.27.
[197]-Gender equality and empowerment through access to land, p.9.
[198]-Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, p.48.
[199]-Comoros: Women, Business and the Law, p.13.
[200]-Constitution of the Union of the Comoros 2018, Global Gender Equality Constitutional Database, p.31.
[٢٠١]– ومع ذلك؛ اعتبر المراقبون (الدوليون والمحليون) أن هذه الانتخابات كانت غير حرة أو نزيهة، وشابتها مخالفات جسيمة. كما لم تعترف جماعات المعارضة بنتائج تلك الانتخابات، ووجهت اتهامات بتزويرها، وبالمضايقة والترهيب.
- Abdallah, Gender equality and empowerment through access to land, p.9.

[٢٠٢]– كما شهدت الانتخابات التشريعية والبلدية لعام ٢٠٢٠، زيادة ملحوظة أيضا في أعداد النساء اللواتي شغلن منصب (رئيسة بلدية). لكن لم تكن هناك إلا وزيرة واحدة في السلطة التنفيذية.
[203]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, pp.15-16;(2020) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Government, 30 March 2021, Released online, January 20, 2021 - January 20, 2025, p.10.
[٢٠٤]– الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١،ص٦.
[205]-Virgin, Empowering Women In Comoros: Rights and Opportunities, p.37.
[206]-United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18,p.16; Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros,p.48,114.
[207]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, p2.

[208]-United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, p.19; (2019) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, p.7.

List of Foreign References

United Nations Documents, Reports, and Data:-

- Badoro, Rahamatou Goulam, (Statement by Mrs. Rahamatou Goulam Badoro, Co-founder and Honorary President UPR PRE-Sessions on Gender- Based Violence),Oral Statement UPR Pre-Sessions on Comoros, Geneva, 15 February 2024.
- Comoros Human Rights Report 2010, Informing humanitarian Worldwide 24/7- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), US DOS, 25 Aug 2011.
- Comoros, Promoting and Strengthening The Universal Periodic Review, Responses to Recommendations, Review in the Working Group in UN: 13 May 2009, Adoption in the Plenary: 25 September 2009.
- Human Rights Council 2018 - 2020, Australian Mission to the United Nations, Universal Periodic Review Working Group – 32nd Session, Universal Periodic Review of Comoros, Statement by Australia, Australian Government Department of Foreign Affairs and Trade, Geneva, 2020.
- United Nations, A General Assembly, A/HRC/WG.6/5/COM/2, 19 March 2009, Human Rights Council, The Office of the High Commissioner for Human Rights, In Accordance With Paragraph 15(B) of The Annex To Human Rights Council Resolution 5/1, Working Group on the Universal Periodic Review, Fifth session, Geneva, 4-15 May 2009.
- United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 19 February 2024, National report submitted pursuant to Human Rights Council resolutions 5/1 and 16/21, Comoros, Forty-sixth session, 29 April–10 May 2024.
- United Nations, General Assembly, Working Group on the Universal Periodic Review, 6 November 2018, National report submitted in accordance with paragraph 5 of the annex to Human Rights Council resolution 16/21, Comoros, Thirty-second session, 21 January–1 February 2019.
- United Nations, Human Rights, Office of the High Commissioner, (Committee on the Elimination of Discrimination against Women, considers report of the Comoros), Press Releases Treaty Bodies, 10 October 2012.
- United Nations, World Health Organization, Human Reproduction Programme (HRP.), World Bank, Country Profile: Comoros, Last Updated: 17 May 2022.
- United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Consideration of reports submitted by States parties under article 18 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women,

Combined initial, second, third and fourth periodic reports of States parties, 21 September 2011.
- United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, (Concluding observations on the initial to fourth periodic reports of Comoros, adopted by the Committee at its fifty third session, 1-19 October 2012), 8 November 2012.

US State Department Reports:-
- (2019) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Government, 11 March 2020, Released online, January 20, 2021 – January 20, 2025.
- (2020) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, United States Government, 30 March 2021, Released online, January 20, 2021 - January 20, 2025.
- (2021) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, (Archived Content 2021-2025), United States Government, 12 April 2022, Released online, January 20, 2021 - January 20, 2025.
- (2023) Country Reports on Human Rights Practices: Comoros, US. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, (Archived Content 2021-2025), United States Government, 22 April 2024, Released online, January 20, 2021 - January 20, 2025.

Reports of International Organizations:-
- Comoros – 2022 Full Country Dossier , Documents of World Watch Research, Open Doors International, Non-Governmental Organization, February 2022.
- Comoros Persecution Dynamics, Documents of World Watch Research, Open Doors International, Non-Governmental Organization, the World Christian Database, January 2025.
- Comoros: The Freedom of Thought Report, Humanists International, Non-Governmental Organization, licensed under a Creative Commons, Attribution-Share Alike 4.0, International License, 30 May 2023.
- Cox , Leticia, Right to Education, Country Review: Comoros, Submission to the Universal Periodic Review of the United Nations Human Rights Council 4th Cycle – 46th Session, Submitting Organization: Broken Chalk, October 2023.
- International Justice Resource Centre (IJRC), Country Factsheet Series, Non-governmental organization, September 15, 2017.

- Status of Human Rights in Comoros, 46th Session of The Universal Periodic Review, UPR Submission, European Centre for Law and Justice (ECLJ), NGO, Sep. 19, 2023.
- The Effects of the US Foreign Aid Freeze on Freedom House, Comoros: Freedom in the World 2019 Country Report, Freedom House weekly newsletter Organization, Freedom House Oorganization, NGO, USA, 2026.
- Trafficking Risk in Sub- Saharan African Supply Chains, Comoros, SSA-Verite-Country-Report-Comoros, SADC Business Council: Verite, Fair Labor. Worldwide, May 2021.
- Union of the Comoros: Poverty Reduction and Growth Strategy Paper (Review of the Second Year of Implementation 2011), International Monetary Fund Country Report No. 13/39, Publication Services: International Monetary Fund, Washington, February 2013.
- Virgin, Sadie, Empowering Women In Comoros: Rights and Opportunities, The Borgen Project organization, Non-Governmental Organization, The Huffington Post, August 3, 2024.
- Zahid, Saadia, Global Gender Gap Report, Insight Report July 2022, World Economic Forum, Non-Governmental Organization, Geneva, 2022.

Foreign Books:-

- A guide to the African human rights system: Celebrating 30 years since the entry into force of the African Charter on Human and Peoples' Rights 1986 - 2016, Centre for Human Rights, Faculty of Law, University of Pretoria, Pretoria University Law Press, 2016.
- Comoros's Constitution of 2001, Peace Agreement, PA-X Peace Agreements Database, Edinburgh, 23 Dec. 2001.
- Comoros's Constitution of 2018, The complete Constitution Excerpts of Texts from The Repository of The Comparative Constitutions Project, 27 Apr. 2022.
- Constitution of the Union of the Comoros 2018, Global Gender Equality Constitutional Database, UN Women, Africa Countries , 2018.
- Gender Justice & Equality before the law: Analysis of Progress and Challenges in the Arab States Region, United Nations Development Programme (UNDP), New York, 2019.
- Towards A more United & Prosperous Union Of Comoros: Systematic Country Diagnostic, Public Disclosure Authorized ,World Bank, Washington, 2019-05-31.
- Women's Political Participation, Africa Barometer 2021, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, 2021.
- Youssouf , Ali Mohammed, Coastal Livelihoods In The Union of Comoros, Detailed Sector Reports, Nairobi Convention, 24 Nov. 2008.

Foreign Research and Studies:-

- Abdallah, Fatouma, Gender equality and empowerment through access to land, inheritance and natural resources in the Comoros, Ministry of Environment, Comoros. 2018.
- Blanchy, Sophie, Women in Comoros, Laboratoire d'ethnologie et de sociologie comparative, Centre National de la Recherche Scientifique, N.d. .
- Comoros: Women, Business and the Law (WBL 2024), World Bank Group, 2024.
- Dr. Viljoen, France & Susan Precious, (A Review of Regional and National Human Rights Based HIV and AIDS Policies and Frameworks in Eastern and Southern Africa), UNDP-OHCHR Joint Initiative for Eastern and Southern Africa, September 2006, Regional Service Centre, 2007.
- Drought Resilience Profiles– Comoros, Southern Africa: Drought Resilience Initiative, European Commission, Brussels, Nov. 10, 2021.
- Elrahman , Abd & Elzahi Saaid Ali, Empowering women through financial inclusion: Some evidence from Comoros. International Journal of Asian Social Science, 9(2): pp. (256-270), Islamic Research and Training Institute, AESS Publications, Saudi Arabia, 13 March 2019.
- Isaacs, Shafika & Florence Ngombo, Survey of ICT And Education In Africa: Comoros Country Report, ICT in Education in the Comoros, April 2007.
- Mourtadhoi, Abdallah - Mayotte under de Facto Sovereignty vs de Jure Sovereignty: The Franco-Comorian Territorial Dispute on Mayotte, Vol. V, Issue 7, pp. (2984-3012), European Academic Research, School of Law, Zhongnan University of Economics and Law, Wuhan, October, 2017.
- Woman laws at Comoros, Law Gratis Company LG, 02 Apr. 2025.

Foreign Encyclopedias:-

-Central Intelligence Agency - The World Fact book, available at:- https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

-Comoros: Main navigation, Country Fact Sheet, UN Women Data Hub, The Women Count Data Hub & Women Count programme, New York, 2024. https://data.unwomen.org/country/comoros

- List of the first female lawyers and judges in Africa, Wikimedia list page From Wikipedia, the free encyclopaedia. https://www.wikiwand.com/fr/articles/Liste_des_premi%C3%A8res_femmes_avocates_et_juges_en_Afrique

- United Nations Treaty Group:-

-https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/protocol-preventsuppress-and-punish traffic-persons

قائمة المصادر العربية:-

وثائق الأمم المتحدة المترجمة إلى اللغة العربية:-

– الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، 15 نيسان ٢٠١١، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الردود على قائمة القضايا والمسائل المطروحة في ظل عدم وجود تقارير أولية ودورية، جزر القمر، الدورة التاسعة والأربعون، ١١ – ٢٩ تموز ٢٠١١.

محفوظات الجمعية الوطنية لإتحاد جزر القمر:–

– التقرير الوطني للتنمية البشرية، اتحاد حزر القمر، لعام ٢٠٠٠.

– محفوظات الجمعية الوطنية، إتحاد جزر القمر، لعام ٢٠١٠.

الكتب العربية:–

– فهمي، خالد مصطفى ، حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي(دراسة مقارنة)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٧.

البحوث والمقالات العربية :–

– حقوق المرأة.. جزر القمر الأفضل ومصر الأسوأ، مقال تم نشره في تشرين الثاني ٢٠١٣، أبوظبي– سكاي نيوز العربية. لمزيد من التفاصيل؛ ينظر الرابط أدناه:–

https://www.skynewsarabia.com/varieties/471928–

– عبد الجبار، فراس، جمهورية القُمر الاتحادية الإسلامية (دراسة في الجغرافية السياسية)، العدد (٣٣)، الصفحات (٣٠٣ – ٣٢١)، مجلة ديالى، ٢٠٠٩.

– نيدهوار، إبراهيم، المرأة القمرية والمشاركة السياسية في ظل أنظمة القيم السائدة في البلاد، موقع من جزر القمر، ٩ آذار ٢٠٢٢.

الرسائل الجامعية:–

– يحيى، حسام، حقوق المرأة في المواثيق الدولية (رسالة ماستر غير منشورة في الحقوق، القانون الدولي وحقوق الإنسان)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦.

List of Arabic References Translated into English

United Nations Documents Translated into Arabic:-

- United Nations, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW), 15 April 2011, Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Responses to the List of Issues and Questions Raised in the Absence of Initial and Periodic Reports, Comoros, Forty-ninth Session, 11-29 July 2011.

Archives of the National Assembly of the Union of the Comoros:-

- National Human Development Report, Union of the Comoros, 2000.
- Archives of the National Assembly, Union of the Comoros, 2010.

Arabic Books:-

- Fahmy, Khaled Mustafa, Women's Rights Between International Conventions, Islamic Law, and Positive Legislation (A Comparative Study), Alexandria: Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda Publishing House, 2007.

Arabic Research and Articles:-

- Women's Rights: Comoros Best, Egypt Worst, Article published in November 2013, Abu Dhabi – Sky News Arabia. For more details; See the link below:-

https://www.skynewsarabia.com/varieties/471928
- Abdul Jabbar, Firas, The Federal Islamic Republic of the Comoros (A Study in Political Geography), Issue (33), Pages (303-321), Diyala Journal, 2009.
- Nidhwar, Ibrahim, Comorian Women and Political Participation under the Prevailing Value Systems in the Country, Comoros Website, March 9, 2022.

University Theses:-
- Yahya, Hussam, Women's Rights in International Conventions (Unpublished Master's Thesis in Law, International Law and Human Rights), Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University, Biskra, Algeria, 2016.

Arabic Encyclopedias الموسوعات العربية

–اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ينظر ويكيبيديا الموسوعة الحرة، في الرابط أدناه:–
https://ar.wikipedia.org/wiki/

– صندوق الأمم المتحدة للسكان في الرابط أدناه:–

https://www.unfpa.org/ar

–المرأة في جزر القمر.. ويكيبيديا الموسوعة الحرة
https://ar.wikipedia.org/